البحث الثانى والثلاثون

أثر القرب والمجاورة
في
الدراسات النحوية والصرفية

إعداد

أ.د/ جمال عبد الحفيظ هاشم

أستاذ اللغويات المساعد

فى كلية اللغة العربية بأسيوط

لجنة التحكيم

أ.د / على أحمد أحمد طلب عضو اللجنة العلمية الدائمة

أ.د / فتحى على حسانين عضو اللجنة المحكمة

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد :

فإن النحو والصرف شأنهما شأن جميع المخلوقات يتأثران بالقرب والمجاورة ، وهي توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني ، والثاني للأول ، لذا كان الفارسي ينشد : " قد يؤخذ الجار بجرم الجار " وقد ساقه الفارسي ــ رحمه الله ــ استئناساً به لمعنى أن اللفظ قد يكتسب إعرابه من إعراب اللفظ المجاور له ، وهو في الجر خاصة.

والقول في أثر القرب والمجاورة مشهور عندهم في الإعراب والبناء ، والتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، ووجوب التصدير ، والظرفية والمصدرية ، والإتباع ، والإعلال والإبدال والوقف والإدغام ، وغير ذلك من الأبواب النحوية والصرفية ، وليس بممتنع وقوعه في القرآن الكريم لكثرته ، فقد جاء في القرآن والشعر ، وهما المصدران الأساسيان في تقعيد قواعد هذه اللغة .

وقد جعل النحويون له باباً ، ورتبوا عليه مسائل ثم أصلوه بقولهم : " هذا جحر ضب خرب " ومع ذلك فإن من العلماء من أجازه ، ومنهم من قال بشذوذه ، ومنهم من قصره على السماع ، ومنهم من أنكره .. فتعرضت لآرائهم ، وتعقبت أثر الجوار والمجاورة في الأبواب النحوية والصرفية ، ورتبتها حسب ترتيب أبواب الألفية .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يجيء في فصلين ، وخاتمة ، وفهرس للمراجع ، وآخر للموضوعات :

الفصل الأول : " أثر القرب والمجاورة في الدراسات النحوية " .

الفصل الثاني : " أثر القرب والمجاورة في الدراسات الصرفية " .

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من دراسة هذا الموضوع .

والله ــ تعالى ــ أسأل أن يجعله عملاً مقبولاً إنه سميع الدعاء .

الفصل الأول

أثر القرب والمجاورة فى الدراسات النحوية

الأصل فى مسألة الخفض أو الإعراب على الجوار قولهم : " هذا جحر ضب خرب " فحق " خرب " الرفع ؛ لأنه نعت لجحر لكنه جر لمجاورته المجرور .

وقد جعل النحويون له باباً ، ورتبوا عليه مسائل كأن أصلها المثال السابق .

واختلف النحاة فى وقوعه فى كلام العرب ، فكان الخليل بن أحمد لا يجيز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران فى التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع .

أما سيبويه فكان يجيز الحمل على الجوار ، وإن اختلف المتجاوران فيما اشترطه الخليل ، وقد رد رأى الخليل بالشواهد والأمثلة وهذا النوع جائز عنده ولكنه ليس مقيساً .

وقد تابع سيبويه فى إجازته هذا النوع من الإعراب جماعة منهم : العكبرى ، وابن يعيش ، وابن هشام ، والرضى وهو عنده من قبيل الضرورة ... وهو نادر عند الصبان والخضرى : وأنكره السيرافى وابن جنى وتأولا ما ورد منه ، وتابعهم من المحدثين الأستاذ عباس حسن فقد أنكره وبالغ فى إنكاره ، وإنكار الجر على التوهم أيضاً .

وهذه بعض آرائهم فى هذه المسألة مع الاستدلال بالشواهد القرآنية والشعرية :

١- رأى الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ) : فى الجر على الجوار فى باب النعت :-

كان الخليل بن أحمد لا يجيز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران فى التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع .

قال سيبويه : " وقال الخليل – رحمه الله – : لا يقولون إلا " هذان جحرا ضب خربان " من قبل أن الضب واحد ، والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول ، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً ، وقالوا : هذه جحرة ضباب خربة " لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجحرة مؤنثة ، والعدة واحدة فغلطوا .

وهذا قول الخليل – رحمه الله – ، ولا نرى هذا والأول إلا سواء ، لأنه إذا قال : هذا جحر ضب متهدم ، ففيه من البيان أنه ليس بالضب ، مثل ما فى التثنية من البيان أنه ليس بالضب ، وقال العجاج :

كأن نسج العنكبوت المرمل [1]

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى ... " [2]

فمحل الاستشهاد من هذا البيت قوله " المرمل " فإنه مجرور بدليل روى الأبيات التى تليه ، وهو صفة لنسج العكنبوت المنصوب لكونه اسم كأن ، ومتى كان من المقرر الذى لا يحتمل التردد أن النعت يجب أن يطابق منعوته فى حركة إعرابه كان من المسلم به أن هذه الكسرة التى فى " المرمل " ليست هى الحركة التى اقتضاها العامل ؛ لأن العامل يقتضى فتحة ، فهو إذا منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

قال الأعلم : " الشاهد فيه حيث جرى " المرمل " على العنكبوت نعتاً لها فى اللفظ لقرب جوارها منه ، وكان الخليل – رحمه الله – لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين فى التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنية والجمع كقولهم : " هذا جحر ضب خرب ، وجحرا ضبين خربين ، وجحرة ضباب خربة " .

قال أبو رجاء : " وقد قال قوم : إنه ليس فى هذا البيت رد على الخليل ؛ لأن العنكبوت تذكر وتؤنث ، فيجوز أن يكون هنا مذكراً فلا يصلح البيت رداً عليه " . [3]

ومثله مما ذكروه فى سبيل الرد على الخليل قول الحطيئة :-

فإياكم وحية بطن وادٍ هموز الناب ليس لكم بسِّى [4]

---

[1] ديوان العجاج ٤٧ ، وهو فى صفة منهل من المناهل .

والشاهد فيه جر " المرمل " لمجاورته للعنكبوت ، وهو فى الحقيقة صفة للنسج وهذا غير جائز عند الخليل لأن النسج مذكر ، والعنكبوت مؤنث فهما مختلفان .

[2] الكتاب ٤٣٧/١ .

[3] الإنتصاف بهامش الإنصاف ٦٠٦/٢ .

[4] البيت من الوافر ، وهو للحطيئة فى ديوانه ١٣٩ .

الشاهد فيه : جر " هموز " لمجاورته أحد المجرورين ، وهو " بطن " أو " واد " مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً ، فإن " حية " مؤنث وما بعدها مذكر .

ينظر : شرح المفصل ٨٥/٢ ، والمنصف ٢/٢ ، والصاحبى ١٥٥ ، والخصائص ٢٢٠/٣ .

والاستشهاد به عندهم فى قوله : " هموز الناب " فإن الرواية فى هذه الكلمة بجر " هموز " مع أنها نعت للحية المنصوب على التحذير ، وقد جر الشاعر هذه الكلمة لأنها فى مجاورة كلمة مجرورة وهى قوله : " واد " والهموز مؤنثة لكونها صفة للحية ، والوادى مذكر ، فدل على أنه لا يلزم فى الجر للمجاورة أن يكون المتجاوران متساويين فى التذكير والتأنيث كما ذهب إليه الخليل بن أحمد ، بل يجوز مع تخالفهما فى التذكير والتأنيث،وفى التعريف والتنكير ، وفى الإفراد والتثنية والجمع على ما قررناه لك من قبل .

قال ابن جنى : " جر هموز لمجاورته الواد مع اختلاف المضاف والمضاف إليه ، تذكيرًا وتأنيثًا ، فإن حية مؤنث وما بعدها مذكر..." أ.هـ [1]

وفى هذا الكلام شيئان :

الأول : أنه جعل خلاف الخليل وسيبويه فى المضاف والمضاف إليه ، والأعلم يجعله فى المتجاورين اللذين هما : المضاف إليه ، وما جر لمجاورته إياه ، ويمكن فى كلام سيبويه أن يحمل على كل واحد من هذين ، لكنى أستبعد أن يكون الخلاف بينهما فى مساواة المضاف والمضاف إليه فيما ذكرنا ، بل ينبغى أن يكون الخلاف بينهما فى المتجاورين على ما فهمه الأعلم .

الثانى : أن هذا البيت مثل بيت العجاج ؛ لأن الحية يقال على الذكر وعلى الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر ، فيجوز أن يقال : إنه عنى هنا الحية الذكر ، والبطن مذكر ، فقد اتفق المضاف والمضاف إليه على كلام ابن جنى ، ويجوز أن يقال : إن هموز مذكر لكونه وصفًا للحية الذكر ، والوادى مذكر ، فاتفق المتجاوران تذكيرًا وتأنيثًا على ما هو كلام الأعلم فاعرف هذا وتنبه له ..." . [2]

٣- رأى سيبويه (١٨٠هـ) :فى الجر على الجوار فى باب النعت :

الأصل فى مسألة الخفض على الجوار قولهم : " هذا جحر ضب خرب " فحق " " ضرب " الرفع ؛ لأنه نعت لجحر لكنه جر لمجاورته المجرور .

---

[1] الانتصاف بهامش الانصاف ٦٠٧/٢ .

[2] الإنتصاف بهامش الإنصاف ٦٠٧/٢ .

واختلف النحاة فى وقوعه فى كلام العرب ، فرأى سيبويه أنه ليس فصيحًا ، ونتبين رأيه من قوله : " ومما جرى على غير وجه الكلام : هذا جحر ضب خرب ... " فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ... " [1]

٣- رأى أبى سعيد السيرافى (٣٨٥هـ) فى الخفض على الجوار :-

أبو سعيد السيرافى كان من المنكرين للجر على المجاورة ، وتأول ما ورد منه حيث قال : رأيت بعض النحويين من البصريين قال فى : هذا جحر ضب خرب،قولا شرحته وقويته بما يحتمله ، زعم هذا النحوى أن المعنى:هذا جحر ضب خرب الجحر منه "والذى يقوى هذا أنا إذا قلنا : خرب الجحر ، صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب الجحر مرفوع ؛ لأن التقدير : كان خرب جحره ، ومثله ما قاله النحويون : مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين ، والتقدير : لا قبيح الأبوين ، وأصله لا قبيح أبواه ... " . [2]

٤- رأى ابن جنى (٣٩٢هـ) فى الجر على المجاورة :

كان ابن جنى من الذين أنكروا الخفض على الجوار ويظهر هذا من كلامه وتأول ما ورد منه ، فقال : وأما قول امرئ القيس :

كبير أناس فى بجاد مزمل

فقد يكون – أيضًا – على هذا النحو من الجوار ، فأما عندنا فإنه أراد : مزمل فيه فحذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول ... " [3]

وجاء فى المحتسب عنه : " إن الخفض بالجوار – أى : المجاورة فى غاية الشذوذ ... " [4] .

---

[1] الكتاب : ٤٣٦/١ ، وانظر الخصائص ٢٢٠/٣ .

[2] هامش الكتاب ٤٣٦/١ .

[3] الخصائص ٢٢١/٣ ، الخزانة ٣٢٧/٢ .

[4] المحتسب ٢٩٧/٢ .

قال ابن هشام : " تنبيه : أنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار ، وتأولا قولهم " خرب " بالجر على أنه صفة لضب ، ثم قال السيرافى : الأصل : " خرب الجحر منه " بتنوين " خرب " ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر ، كما تقول : : " مررت برجل حسن الوجه " بالإضافة ، والأصل : حسن الوجه منه " ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر .

وقال ابن جنى : " الأصل " خرب جحره " ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر..."[1]

الرد عليهما :-

ويرد ابن هشام رأى السيرافى وابن جنى فيقول : " ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، وإن أمن اللبس ، وقول السيرافى : إن هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين " مردود ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون الأول على ما سيأتى ... "[2]

والصحيح قصره على الشعر والأمثال لعدم التمكن من التغيير فيهما ، واستلزامهما ما لا يلزم فى غيرهما .

٥- رأى أبى البركات الأنبارى (٥٧٧ هـ) :-

يظهر ميله للرأى القائل بشذوذ " الجر على المجاورة " حيث قال فى قول الشاعر :

لعب الرياح بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر

وأما قول زهير : .... سوافى المور والقطر .

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه معطوف على المور وهو الغبار ، وقولهم " لا يكون معطوفاً على المور ، لأنه ليس للقطر سوافٍ " قلنا : يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الرياح منه وقت نزوله سوافى كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافى .

---

[1] المغنى ٦٨٣/٢ ، ٦٨٤ ، والمحتسب ٢٢١/٣ ، الخزانة ٣٢٧/٢ .

[2] مغنى اللبيب ٢/ ٦٨٤ .

وأما قول الآخر :

كأن نسج العنكبوت المرمل

فنقول الرواية " المرمل " بكسر الميم فيكون من وصف العنكبوت لا النسج ، وإن كانت الرواية التى ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار ، إلا أنه لا حجة فيه لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذى لا يعرج عليه .

وكذلك قوله :

قطنا بمستحصد الأوتار محلوج

وقولهم : " جحر ضب خرب " محمول على الشذوذ الذى يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحيانى حكى عن أن من العرب من يجزم بلن ، وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التى لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك ها هنا [1] . والله أعلم .

٦- رأى أبى البقاء العكبرى (٦١٦ هـ) :

هو من العلماء الذين أجازوا الإعراب والجر على المجاورة واستدل لاثبات جوازه بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية فهو من المؤيدين صراحة للإعراب والجر على المجاورة قال فى قوله تعالى : " وامسحوا برؤوسكم ... " : الباء زائدة ، وقال من لا خبرة له بالعربية : الباء فى مثل هذا للتبعيض ، وليس بشئ يعرفه أهل النحو ، ووجه دخولها أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس " وأرجلكم .. " يقرأ بالنصب وفيه وجهان : أحدهما : هو معطوف على الوجوه والأيدى : أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم،وذلك جائز فى العربية بلا خلاف ؛ والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوى ذلك .

والثانى : أنه معطوف على موضع برؤوسكم ، والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع ، ويقرأ فى الشذوذ بالرفع على الابتداء : أى وأرجلكم مغسولة أو كذلك ..

---

[1] الإنصاف ٢/٦١٤ ، ٦١٥ .

ويقرأ بالجر وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب وفيها وجهان :

أحدهما : أنها معطوفة على الرؤوس فى الإعراب والحكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة ، وهو الإعراب الذى يقال هو على الجوار ؛ وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرته ، فقد جاء فى القرآن والشعر ؛ فمن القرآن قوله تعالى : ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [1] على قراءة من جر ، وهو معطوف على قوله : ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [2] والمعنى مختلف ، إذ ليس المعنى : يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين ، قال الشاعر وهو النابغة :

لم يبق إلا أسير غير منفلت أو موثق فى حبال القد مجنوب [3]

وقد ساق أمثلة وشواهد مختلفة تؤيد ما ذهب إليه من القول بالإعراب على المجاورة وأثر الجوار فى ذلك .

٧. رأى ابن يعيش (٦٤٣هـ) :

قال ابن يعيش : " وحجة البصريين فى ترجيح إعمال الثاني " أى فى باب التنازع " أنه أقرب إلى المعمول ، وليس فى إعماله تغيير المعنى ، إذ لا فرق فى المعنى بين إعمال الأول والثانى ، وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة .

ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا : " جحر ضب خرب وماء شن بارد [4]" فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب ، والشن لا يوصف بالبرودة ، وإنما هما من صفات الجحر والماء ، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم : " خشنت بصدره وصدر زيد " فأجازوا فى المعطوف وجهين : أجودهما : الخفض فاختير الخفض ها هنا حملاً على الباء ، وإن كانت زائدة فى حكم الساقط

---

[1] من الآية ٢٢ فى سورة الواقعة .

[2] من الآية ١٨ فى سورة الواقعة .

[3] إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١ .

[4] الشن : القربة الخلق الصغيرة ، وجمعها شنان ، ويقال ما شنة .

للقرب والمجاورة وكان إعمال الثانى فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد ... " [1] أ.هـ .

٨. رأى الرضى (٦٨٦هـ):

قال الرضى : " ... وقال الأخفش : أن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين ، والشرط طالب للجزاء ، فلا يستغرب عمله فيه ، وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم ، وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار ، كما أنه جر بالجوار فى قوله : " كبير أناس فى بجاد مزمل " .

والجزم أخو الجر ، وليس بشئ ؛ لأن العمل بالجوار للضرورة وأيضا ذلك عند التلاصق ، وينجزم الجزاء مع بعد عن الشرط المجزوم ، وينجزم بدون الشرط المجزوم [2] ، وواضح من كلامه أن الإعراب على الجوار عنده من قبيل الضرورة ..

٩ – رأى الصبان :

قال بندرة الجر على الجوار والجر على التوهم حيث قال فى قول الأشمونى : " بالجر ... " ولم يقل : والمجاورة والتوهم لندرتهما.." [3]

١٠ – رأى الخضرى :

أيضاً قال بندرة هذين النوعين حيث قال فى حاشيته على شرح ابن عقيل : " الجر بالحرف ، والإضافة ، والتبعية " الصحيح أن الجار هو المضاف ، لا الإضافة ، وأن العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف ، إذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم ، كما حققه ابن هشام فى شرح اللمحة .. ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما .. " [4]

١١ – رأى عباس حسن :

هو من أشد الناس إنكاراً للجر بسبب المجاورة ، والذى سببه التوهم حيث قال :–

---

[1] شرح المفصل ٧٩/١،وينظر أيضاً:الإنصاف ٩٢/١والأشباه والنظائر ١٦/٢ ــ ١٨

[2] شرح الكافية ٢٥٤/٢ .

[3] حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٠/١ .

[4] حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٨/١ ، شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ .

" قد يكون النعت مجروراً لمجاورته لفظاً مجروراً ، لا لمتابعة المنعوت ، ويذكرون لهذا مثالاً كثر ترديده حتى أبتذل ، وهو : " هذا جحر ضب خرب " يعربون كلمة : " خرب " صفة " لجحر " لا لضب ؛ كى لا يفسد المعنى ، ويجرون النعت تبعاً للفظ : " ضب " الذى يجاوره ، وقد أولوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحر ضب خرب جحره ، ثم طرأ حذف وغير حذف ... ، ويطيلون الكلام والجدل .

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب " المجاورة " والنوع الآخر الذى سببه : " التوهم " جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الإلتفات إليهما مطلقاً – كما قال بعض المحققين ممن سجلنا رأيهم – وقد أشرنا إلى هذا فى مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ... " . [1]

وقال فى موضع آخر : " وهناك سببان آخران للجر ؛ أحدهما الجر على : " التوهم " ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به ... [2]

والآخر : الجر على : " المجاورة " والواجب التشدد فى إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً ... [3]

أما الداعى لاتخاذه سبباً للجر فورود أمثلة قليلة جداً ، وبعضها مشكوك فيه – قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ، منها : " هذا جحر ضب خرب " بجر كلمة : " خرب " ، مع أنها صفة " لجحر " ولا تصلح صفة " لضب " ، لأن الضب لا يوصف بأنه خرب ، ومنها : يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم ... " بجر كلمة : " كل" مع أنها توكيد لكلمة : " ذوى " المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة : " الزوجات " لقال كلهن .

---

(1) النحو الوافى ٣/٤٥٠ ، ٤٥١ .

(2) النحو الوافى ١/٦٠٩ .

(3) النحو الوافى ٢/٣٢٣ ، ٤٠١ .

وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحر ضب خرب الجحر منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ، وبقى ما بقى ، واشتد الجدل فى نوع المحذوف ، وصحة الحذف ، وعدم صحته ، على الوجه المبين فى المطولات ... [1] وقالوا فى المثال الثانى إنه خطأ أو ضرورة

واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً وجاء فى المحتسب لابن جنى ما نصه : " إن الخفض بالجوار – أى : المجاورة فى غاية الشذوذ ... [2] " أ. هـ .

بل جاء فى كتاب " مجمع البيان ؛ لعلوم القرآن " ما نصه : " إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً فى كلامهم ... أى : فى كلام العرب ، وعلى هذا لا يصح القياس عليه ، ولا يستعمل إلا فى المسموع ... [3] " .

---

[1] همع الهوامع ٢/٥٥ .

[2] المحتسب ٢/٢٩٧ .

[3] خزانة الأدب ٢/٣٢٤ ، النحو الوافى ٣/٨ .

" فى باب التذكير والتأنيث للفعل "

" باب الفاعل "

المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثانى ، والثانى للأول : ألا ترى إلى قولهم : " الشمس طلعت " وانه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل ، وكذلك : " قامت هند " لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة ...

قال العكبرى : " ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم : قامت هند ، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما ، فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها ، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة " . [1]

وفى الإنصاف : " أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فلولا أنه يتنزل منزلة بعضه ، وإلا لما ألحق علامة التأنيث ؛ لأن الفعل لا يؤنث وإنما يؤنث الاسم ... " [2] .

---

[1] إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١ .

[2] الإنصاف ٧٩/١ .

باب الاشتغال

من أثر القرب والمجاورة أنهم استحسنوا النصب بفعل محذوف فى قولهم : " قام زيد وعمرا أكرمته " وذلك لمجاورة الجملة اسماً قد عمل فيه الفعل وهو : أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما ، مسبوق بفعل غير مبنى على اسم ، كـ " قام زيد وعمراً أكرمته " ونحو : " والأنعام خلقها لكم ... " [1] بعد : ﴿خَلَقَ الْأِنسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [2][3] .

وإنما ترجح النصب فى المسألة السابقة ؛ لأن الجملة السابقة " قام زيد " فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنياً على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية " قام زيد وعمراً أكرمته " فأما إذا رفعت الاسم المشغول عنه فيكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجباً لم يجب النصب ، ولهذا الذى ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بأما وجب الرفع ؛ لأن من شأن " أما " أن تفصل ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التى يبدأ بها الكلام .. [4]

---

[1] أوضح المسالك ١٦٨/٤ ، ١٦٩ .

[2] من الآية ٥ فى سورة النحل .

[3] من الآية ٤ فى سورة النحل .

[4] عدة السالك بهامش أوضح المسالك ١٦٩/٤ .

فى باب التنازع

من آثار القرب والمجاورة : اختار البصريون فى باب التنازع إعمال الثانى لأنه أقرب إلى المعمول فروعى جانب القرب ، وحرمة المجاورة ، قال ابن مالك :-

والثانى أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسره

قال المرادى : " عمل كل واحد منهما مسموع ، والخلاف فى الترجيح ، فقال البصريون : إعمال الثانى أرجح لقربه ، وقال الكوفيون : إعمال الأول أرجح لسبقه ، وقال بعض النحويين : يتساويان ، وفصل أبو ذر الخشنى [1] فقال : إن كان إعمال الثانى يؤدى إلى الإضمار فى الأول فيختار إعمال الأول ، وإلا فيختار إعمال الثانى ..

والصحيح مذهب البصريين ، لأن أعمال الثانى هو الأكثر ، وإعمال الأول قليل ، نقل ذلك سيبويه عن العرب .. " [2]

قال سيبويه: " ... ولو أعملت الأول لقلت : مررت ومر بى بزيد " وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى .. [3] أ.هـ

وقال ابن يعيش : " هذا الفصل من باب إعمال الفعلين،وهو باب إعمال الفاعلين والمفعولين ؛ اعلم أنك إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة ووجهتهما إلى مفعول واحد نحو : " ضربنى وضربت زيداً " فإن كل واحد من الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى إذ كان فاعلاً للأول ، ومفعولاً للثانى ، ولم يجز أن يعملا جميعاً فيه ؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً فى حال واحدة ، على أن الفراء قد ذهب إلى أنك إذا قلت : " قام وقعد زيد " فكلا الفعلين عامل فى زيد ، وهو ضعيف لأن من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب ، وحينئذ يؤدى إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً فى حال واحدة ، وذلك فاسد وإذا لم يجز أن

---

[1] هو : مصعب بن محمد بت مسعود الخشنى أبو ذر بن أبى الركب النحوى ابن النحوى . وقال ابن الزبير : كان أحد الأئمة المتقنين ، إماماً فى العربية ذا سمت ووقار وفضل ودين ومروءة ، واتفق الشيوخ على أنه لم يكن فى وقته أضبط منه ومن تصانيفه : الإملاء على سيرة ابن هشام .

[2] توضيح المقاصد للمرادى ٢/٦٥ ، ٦٦ .

[3] الكتاب ١/٧٦ .

يعملا معاً فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه ، ونقدر للآخر معمولاً يدل عليه المذكور ، وذهب الجميع إلى جواز إعمال أيهما شئت ، واختلفوا فى الأولية فذهب البصريون إلى أن إعمال الثانى أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى فإذا قلت : ضربنى وضربت زيداً ، نصبت زيداً لأنك أعملت فيه ضربت ولم تعمل الأول فيه لفظاً وإن كان المعنى عليه ... " إذ لا فرق فى المعنى بين إعمال الأول والثانى ، وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة.[1]

فالقياس إذا أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس فى إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : " خشنت بصدره وصدر زيدٍ " فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ؛ وليس فى إعمالها نقض معنى ، فكان إعمالها أولى .

والذى يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : " جحر ضب خرب " فأجروا خرب على ضب ، وهو فى الحقيقة صفة للجحر ، لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فها هنا أولى . [2] أ. هـ .

---

[1] شرح المفصل ٧٧/١ .

[2] الإنصاف ٩٢/١ ، شرح المفصل ٧٩/١ .

فى باب الإضافة

المضاف قد يكتسى كثيراً من أحكام المضاف إليه ، نحو : التعريف : حيث يستفيد المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً بشرط أن تكون الإضافة محضة ، فيستفيد الأول من الثانى ، ويبقى الثانى على حاله ، نحو : كتاب محمد مفيد ، وفلان رجل خروءة ، وإذا أضيفت المعرفة إلى النكرة صارت نكرة مثل : زيد رجل ، وهند غلام .

ويكتسب المضاف من المضاف إليه الاستفهام ويكون له حق الصدارة كما سيأتى مثل : كتاب من هذا ؟ ، ومعنى الجزاء نحو : غلام أى رجل تكرم أكرم ، ومعنى العموم نحو : أقرأ كتاب أى مفكر .. [1]

١ - المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه بسبب الجوار:

كان الفارسى ينشد : قد يؤخذ الجار بجرم الجار ..

ففى باب الإضافة : المضاف قد يكتسى كثيرا من أحكام المضاف إليه ، نحو : التعريف : حيث يستفيد المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً بشرط أن تكون الإضافة محضة ، فيستفيد الأول من الثانى ، ويبقى الثانى على حاله ، نحو : كتاب محمد مفيد ، ومثل : غلام زيد ، فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها ..

قال ابن يعيش : " ... وهذه الإضافة هى التى تفيد التعريف والتخصيص ، وتسمى المحضة أى الخالصة يكون المعنى فيها موافقاً للفظ ، وإذا أضفته إلى معرفة تعرف ، وذلك نحو قولك : " غلام زيد " فغلام نكرة ، ولما اضفته إلى زيد اكتسب منه تعريفاً ، وصار معرفة بالإضافة ... " [2] وما ذلك إلا بأثر الجوار .

٢ - المضاف يكتسب التخصيص من المضاف إليه بسبب الجوار:

المضاف قد يكتسى كثيراً من أحكام المضاف إليه ، فيكتسب التخصيص من المضاف إليه إذا كان نكرة ، وأضيف إلى نكرة نحو : غلام امرأة ، أو غلام رجل ، فغلام قبل الإضافة نكرة

---

[1] اللمع فى العربية لابن جنى ١٣٧ ، ظاهرة الاكتساب فى باب الاضافة د / صلاح الدين حسن مجلة الكلية العدد الرابع عشر .

[2] شرح المفصل ١١٨/٢ ، وينظر أيضاً شرح التصريح ٢٦/٢ .

خالية عن االتخصيص ، فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها ، والمراد بالتخصيص هنا : ما لا يبلغ درجة التعريف ، فإن " غلام امرأة " أخص من " غلام " ولكنه لم يتميز بعينه ، كما تميز " غلام زيد" به[1]

قال سيبويه : " لأن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه ... " . [2]

وقال ابن يعيش : " وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصاً " وخرج بالإضافة عن إطلاقه ؛ لأن " غلاماً " يكون أعم من " غلام رجل " ألا ترى أن كل " غلام رجل " غلام ، وليس " كل غلام " غلام رجل ... " . [3]

٣ - المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف إليها لمؤنث بسبب الجوار:

قد يؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه بشرط صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، كقول الفرزدق :-

أتى الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جميل [4]

قال سيبويه : " وربما قالوا فى بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه لأنه لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن .." [5]

---

[1] التصريح بمضمون التوضيح ٢٦/٢ ، حاشية الخضرى على ابن عقيل ٣/٢ .

[2] الكتاب ٢٩٥/٣ .

[3] شرح المفصل ١١٨/٢ ، ١١٩ .

[4] هذا البيت من الكامل ، ونسبه العينى للفرزدق ٢٤٨/٢ ولم أجده فى ديوانه ، وهو بلا نسبة فى الأشمونى ٢٤٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٥ .

والمعنى : قال العينى : قاله الفرزدق يذم به قوم الأخطل ، وأتى – بفتح الهمزه – مصدر أتى بمعنى الإتيان ، أى : إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف ...

والشاهد فيه قوله : " أتى الفواحش عندهم معروفة " حيث أنث قوله " أتى " وهو مذكر ، لإضافته إلى مؤنث ، فاكتسب التأنيث من المضاف إليه ولذلك أنث خبره ، وهو قوله " معروفة " .

[5] الكتاب ٥١/١ .

وفيما تقدم يقول سيبويه : " وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : اجتمعت أهل اليمامة ؛ لأنه يقول فى كلامه : اجتمعت اليمامة ، يعنى أهل اليمامة فأنث الفعل فى اللفظ ، إذ جعلـــه فى اللفظ

لليمامة ... " . [1]

وقال المبرد : " وربما قالوا فى بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنما أنث البعض ؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه ، لم يؤنثه ؛ لأنه لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن .. " [2]

وقال ابن مالك : " ويكتسب المضاف إلى مؤنث تأنيثاً ، بشرط صحة الاستغناء بالمضاف إليه ، وكون الأول بعضاً ، أو كبعض " [3]

وقال الرضى فى شرح الكافية : " وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف إليه . يقال : سقطت بعض أصابعه ، إذ يصح أن يقال : سقطت أصابعه بمعناه ... " . [4]

٤ - المضاف "المؤنث" يكتسب التذكير من المضاف إليه "المذكر" بسبب الجوار :

يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر ، التذكير ، بالشرطين المذكورين فى النوع السابق ، وهما :

الأول : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه ، أو كلا له .

والثانى : أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وأقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى .

وهذا النوع قليل فى النصوص المأثورة ، ومنه قول الشاعر :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التوانى [5]

---

[1] الكتاب ٢٦/١ .

[2] المقتضب ٢٧٧/٤ .

[3] شرح التسهيل ٢٣٧/٣ .

[4] شرح الكافية ٣٥٥/١ .

[5] البيت من الخفيف . ولم أقف على قائله .

اللغة : ما يؤول ، أى : ما يرجع له الأمر ، على اجتناب التوانى ، يروى : اكتساب التوانى .

والشاهد فيه قوله : " رؤية الفكر ... معين " حيث ذكر الخبر " معين " والمبتدأ " رؤية " مؤنث ، لاكتسابه التذكير من المضاف إليه (الفكر) .

وقول الشاعر :

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا[1]

ومنه قولهم : " عامة الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير " فكلمة (عامة) مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر وهو " منصرف " مذكراً لذلك .

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [2] فالرحمة مؤنثة ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى .

واستبعد ابن هشام فى المغنى ذلك ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [3] فقال : " ويحتمل أن يكون منه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [4] ويبعده " لعل الساعة قريب " فذكر الوصف حيث لا إضافة ، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى " قريب " إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق .

وأما قول الجوهرى : " إن التذكير لكون التأنيث مجازيا " فوهم ؛ لوجوب التأنيث فى نحو : " الشمس طالعة ، والموعظة نافعة "وإنما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين لا المضمرين.."[5]

ونقل غير ابن هشام عن الفراء : إذا كان القرب فى النسب كان التأنيث واجباً بلا خلاف ، تقول : " هذه قريبة فلان " ولا تقول : " هذه قريب فلان " وإذا كان القرب فى المسافة ، جاز

مواضعه : شرح التسهيل ٢٨٣/٣ ، المرادى ٢٤٤/٢ ، الأشمونى ٢٤٨/٢ ، ابن الناظم ٣٨٧ .

(١) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله .

والشاهد فيه قوله : " إنارة العقل ... مكسوف " حيث ذكر الخبر " مكسوف " والمبتدأ " إنارة " مؤنث : لاكتسابه التذكير من المضاف إليه " العقل " .

مواضعه : شرح التسهيل ٢٣٨/٣ ، المغنى ٥٨٩/٢ ، الأشمونى ٢٤٨/٢ ، التصريح ٣٢/٢ .

(٢) من الآية ٥٦ فى سورة الأعراف .

(٣) من الآية ١٧ فى سورة الشورى .

(٤) من الآية ٥٦ فى سورة الأعراف .

(٥) مغنى اللبيب ٥١٢/٢ ، ٥١٣ ، الصحاح للجوهرى (قرب) ١٩٨/١.

التذكير والتأنيث . [1] وقيل : التذكير فى الآية على المعنى ؛ لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو ، واختاره الزجاج . [2]

وقال النحاس : " وقال : " قريب " والساعة مؤنثة على النسب ، وقيل : فرقاً بينه وبين القرابة ، فأما أبو إسحاق فيقول : لأن التأنيث ليس بحقيقى ، والمعنى : لعل البعث قريب ، وذكر وجهاً آخر قال : يكون لعل مجئ الساعة قريب " [3] وقيل : بمعنى المطر قاله الأخفش [4] ، ومضى رد ابن هشام على هذا الوهم ، وكذلك رده الشيخ خالد .. [5] وأقوى الأوجه أن الوصف الذى على وزن "فعيل" بمعنى "فاعل" يجوز فيه المطابقة وعدم المطابقة ومن عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ .

وقد ذكر السيوطى فى الأشباه والنظائر [6] رسالة لابن هشام فى هذه الآية جمع فيها أربعة عشر وجهاً ، وفى نفس المرجع [7] مناظرة بين مجد الدين الروذراوى وابن مالك فى الكلام على قريب فى الآية الكريمة مما يضيق ذكره فى هذا البحث . والقول باكتساب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه قول ضعيف واستفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين هذه الاستفادة قليلة فى النصوص المأثورة قلة لا تبيح القياس عليها قال المرادى : " تنبيه : قد يرد مثل ذلك فى التذكير وهو قليل ، ومنه قول الشاعر :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب الثوانى" [8]

وهذا النوع قليل فى النصوص المأثورة ..

---

(1) معانى القرآن للفراء ٣٤٤/٢ ، ٣٤٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٣٠/٣ .

(2) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٤/٢ ، ٣٤٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٣٠/٣ .

(3) إعراب القرآن للنحاس ٧٧/٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٣٠/٣ .

(4) معانى القرآن للأخفش ٣٠٠/٢ ، ٣٠١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٣٠/٣

(5) مغنى اللبيب ٥١٢/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٣٠/٣ .

(6) الأشباه والنظائر ١٩٠/٣ .

(7) المرجع السابق ١٧٦/٣ .

(8) توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢٥٤/٢ ، حاشية الصبان ٢٤٩/٢ .

وإذا فقد المضاف أحد الشرطين السابقين ، لم يكتسب التذكير من المضاف إليه المذكر ، فلا يجوز نحو : قام امرأة زيد – بتذكيره – لعدم صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه ، إذ لا يجوز: قام زيد ، ويراد بالقائم امرأته ... " [1]

[1] التصريح ٢/٣٢ .

٥ . المضاف يكتسب " وجوب التصدير " من المضاف إليه بسبب الجوار :

المضاف قد يكتسى كثيراً من أحكام المضاف إليه بسبب الجوار ومنها : وجوب التصدير وذلك إذا كان المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التى تجب لها الصدارة فى جملتها كألفاظ الاستفهام ، فإنه بعد وقوعه مضافاً إليه يفقد هذه الخاصية ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذى ليس من ألفاظ الصدارة ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو : غلام من عندك ؟ وكتاب من هذا ؟ والخبر فى نحو : صبيحة أى يوم سفرك ؟ والمفعول فى نحو : غلام أيهم أكرمت ؟ والجار والمجرور فى نحو : من بلاد أى الأنصار أقبلت ؟ وهكذا ، والأصل : عندك غلام من ؟ سفرك صبيحة أى يوم ؟ وأكرمت غلام إيهم ؟ وأقبلت من بلاد أى الأنصار ؟ فكل من المبتدأ ، والخبر والمفعول ، والجار مع مجروره ، فى الأمثلة السابقة وجب تقديمه ، مع أن كلا منها ليس من الألفاظ التى تجب لها الصدارة لذاتها ، ولكنه اكتسب وجوب التصدير من المضاف إليه ، لما كان المضاف إليه من الألفاظ التى تجب لهـا الصدارة .. [١]

٦ – المضاف يكتسب الظرفية من المضاف إليه بسبب الجوار :

يكتسب المضاف الظرفية من المضاف إليه ، إذا كان المضاف لفظ " كل " أو " بعض " أو ما يدل على الكلية ، أو الجزئية ، وكان المضاف إليه ظرفاً فى أصله ، وذلك كقولهم : وقد تخفـى خديعة اللئيم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كل الأحيان ، وكقوله تعالى : ﴿**تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا**﴾[٢] [٣].

٧ – المضاف يكتسب المصدرية من المضاف إليه بسبب الجوار:

يكتسب المضاف الذى ليس مصدراً من المضاف إليه المصدرية فى بعض الصور ، وذلك كأن يكون المضاف فى أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محـذوف ، مثـل قولـه تعـالى : ﴿**وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ**﴾ [٤] فأى فى الآية الكريمة مفعول مطلق ، والعامل

---

[١] مغنى اللبيب ٥٩١/٢ ، ٥٩٢ ، النحو الوافى ٦٠/٣ .

[٢] من الآية ٢٥ فى سورة إبراهيم .

[٣] مغنى اللبيب ٥٩٠/٢ ، النحو الوافى ٦١/٣ ، ٦٢ .

[٤] من الآية ٢٧٧ فى سورة الشعراء .

فيه الفعل " ينقلبون " وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه " منقلب " فهو مصدر ميمى ، بمعنى : انقلاب [1]

ونحو قولهم : سرت أحسن السير ، والأصل : سرت السير أحسن السير ، فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفة إلى مثله عليه ونابت منابه وانتصبت انتصابه ، ونحو قولهم : اشتمل الصماء ، فحذف الموصوف ونابت صفته منابه ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ [2] فكل مفعول مطلق ، نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا تميلوا ميلاً كل الميل .

ونحو : ضربته بعض الضرب ، فبعض مفعول مطلق ، نائب عن مصدر محذوف والأصل : ضربته ضربا بعض الضرب " . [3]

٨ - المضاف يكتسب البناء من المضاف إليه بسبب الجوار :

يكتسب المضاف المعرب البناء من المضاف إليه المبنى وذلك فى ثلاثة مواضع :-

الأول : أن يكون المضاف اسماً معرباً متوغلاً فى الإبهام ، غير زمان نحو : (غير ، ومثل ، وشبه ، ودون ... وتحوها) والمضاف إليه مبنياً كاسم الإشارة ، ونحوه .

فإذا تحقق ذلك جاز فى المضاف ابقاؤه على إعرابه ، كما كان ، وجاز بناؤه على الفتح نحو : أجيب داعى المروءة – ولو دعانى غيره ما أجبت ، برفع (غير) وفتحه ، فالرفع على الإعراب ، والفتح على البناء فى محل رفع ؛ لأنه فاعل ، واكتسب البناء من المضاف إليه المبنى ، وهو الضمير ، ونحو قولك: مثلك لا ينام على ضيم يراد به ، برفع " مثل " وفتحه ، فالرفع على الإعراب ، والفتح على البناء فى محل رفع ؛ لأنه مبتدأ ، واكتسب البناء من المضاف إليه المبنى ، وهو الضمير ... " [4]

وفى ذلك يقول ابن مالك : " .. ونبهت بقولى " ويجوز فى رأى الأكثر بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة " على جواز بناء " غير ، ودون ، وبين " وشبهها ، من الأسماء التى لا

---

[1] مغنى اللبيب ٥٩١/٢ ، النحو الوافى ٦٦/٢ .

[2] من الآية ١٢٩ فى سورة النساء .

[3] المرادى ٧٤/٢ ، ٧٥ ، التصريح ٣٢٥/١ .

[4] مغنى اللبيب ٥٩٢/٢ ، ٥٩٣ ، النحو الوافى ٦٦/٣ ، ٦٧ .

تتم دلالتها على ما يراد بها إلا بما يضاف إليه ، مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها للنعت والتعريف بالألف واللام ، والتثنية والجمع ، وبعدم اشتقاقها ، والاشتقاق منها ، فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء ، لكنه ألغى فى الإضافة إلى معرب ، واعتبر فى الإضافة إلى مبنى ، قصداً للمشاكلة ، وبعضها أحق بالبناء من بعض لكونه أزيد شبهاً ، كما ترى فى " غير " من وقوعه موقع " إلا " وموقع " لا " نحو قولهم : قاموا غير زيد ، وزيد غير بخيل ولا جبان.

وحكى الفراء أن بعض بنى أسد يبنون " غيرا " على الفتح ، إلا إذا وقعت موقع " إلا " تم الكلام قبلها ، أم لم يتم ، نحو : ما قام أحد غيرك ، وما قام غيرك . [1]

---

[1] شرح التسهيل ٣/٢٦١ ، ٢٦٢ .

فى باب النعت

ومما يدل على رعايتهم القرب والمجاورة أنهم قالوا فى باب الوصف : " هذا جحر ضب خرب وماء شن بارد " فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها ، وإن لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب ، والشن لا يوصف بالبرودة ، وإنما هما من صفات الجحر والماء ، فخرب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .. " [1]

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ﴾ [2] .

قال العكبرى : " والقول فى الجوار مشهور عندهم فى الإعراب ، وقلب الحروف بعضها إلى بعض ، والتأنيث وغير ذلك ... ومن الصفات قوله " عذاب يوم محيط " واليوم ليس بمحيط ، وإنما المحيط العذاب ... وكذلك قوله : ﴿ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ [3] واليوم ليس بعاصف ، وإنما العاصف الريح ... " [4]

ومن شواهده ما يلى :

١- قال تعالى :﴿ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ﴾ [5]

القول فى المجرور على الجوار مشهور عندهم فى الإعراب ... فمن الإعراب فى الصفات الآية السابقة " عذاب يوم محيط " واليوم ليس بمحيط ، وإنما المحيط العذاب [6] فمحيط نعت لليوم فى اللفظ ، وللعذاب فى المعنى ، وذهب قوم إلى أن التقدير : عذاب يوم محيط عذابه ، وهو بعيد لأن محيطاً قد جرى على غير من هوله ، فيجب إبراز فاعله مضافاً إلى ضمير الموصوف .. "[7]

وتوصيف اليوم بالإحاطة ، وهى صفة العذاب لاشتماله عليه [8].

---

[1] شرح المفصل ٧٩/١ ، الإنصاف ٩٢/١ ،إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١ والاشباه والنظائر ١٦/٢-١٨.

[2] من الآية ٨٤ فى سورة هود .

[3] من الآية ١٨ فى سورة إبراهيم .

[4] إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١ .

[5] من الآية ٨٤ فى سورة هود .

[6] إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١ .

[7] المرجع السابق ٤٤/٢ .

[8] تفسير البيضاوى ص ٣٠٣ .

٢ – قال تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [١].

فاليوم ليس بعاصف ، وإنما العاصف الريح ، وهو على النسب عند البصريين بمعنى ذى عاصف ، وأجاز الفراء [٢] أن يكون بمعنى فى يوم عاصف الريح ، وأجاز أيضاً أن يكون عاصف للريح خاصة ثم يتبعه يوماً ، قال : وحكى نحويون : هذا جحر ضب خرب ، قال أبو جعفر : هذا مما لا ينبغى أن يحمل كتاب الله جل وعز عليه ، وقد ذكر سيبويه : أن هذا من العرب غلط ، واستدل بأنهم إذا ثنوا قالوا : هذان جحرا ضب خربان ؛ لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد ، ونظير هذا الغلط قول النابغة :-

أمن آل مية رائح أو مغتدى عجلان ذا زاد وغير مزود

زعم البوارح أن رحلتنا غد وبذاك خبرنا الغراب الأسود

فلا يجوز مثل هذا فى كلام ولا لشاعر نعرفه فكيف يجوز فى كتاب الله جل وعز ، ثم أنشد الفراء بيتاً :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

وزعم أن أبا الجراح أنشده إياه بخفض " كلهم " وهذا مما لا يعرج عليه لأن النصب لا يفسد الشعر ، ومن قرأ " فى يوم عاصف " بغير تنوين أقام الصفة مقام الموصوف أى فى يوم ريح عاصف. [٣]

٣ – وقول الشاعر :

كأن أبانا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل [٤]

---

[١] من الآية ١٨ فى سورة إبراهيم .

[٢] معانى الفراء ٢/٧٤ .

[٣] إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٦٧ ، ٣٦٨ .

[٤] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ٢٥ ، وتذكرة النحاة ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، وخزانة الأدب ٥/٩٨، ٩٩ ، ١٠٠ – ١٠٢ – ٩/٣٧ وشواهد المغنى ٢/١٨٨٣ ، ولسان العرب (عقق – زمل – خزم – ابن) ومغنى اللبيب ١/٥١٥ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/١٠ ، والمحتسب ٢/١٣٥ .

والشاهد فيه : أن قوله : مزمل " أنجر لمجاورته لـ " أناس " تقديراً لا لـ " بجاد " لتأخره عن " مزمل " فى الرتبة ، فالمجاورة على قسمين : ملاصقة حقيقية ، وتقديرية كما فى هذا البيت ، وقال شراح المعلقات ومن تبعهم : جر " مزملا " على الجوار لـ " بجاد " وحقه الرفع لأنه نعت لكبير ، لكن رده ابن جنى فقال : " وأما قول امرئ القيس :

كبير أناس فى بجاد مزمل

فقد يكون – أيضاً – على هذا النحو من الجوار . فأما عندنا فإنه أراد : مزمل فيه ، فحذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول .. " . [1]

٤ – ومن شواهد الجر على الجوار فى باب النعت أيضاً قول الشاعر:

فجئت إليه والرياح تنوشه كوقع الصياصى فى النسيج الممدد

فدافعت عنه الخيل حتى تبددت وحتى علانى حالك اللون أسود

فأسود صفة لحالك اللون ، وأسود مجرور بدليل الروى ، وحالك اللون : مرفوع ؛ لأنه فاعل علانى ، ولكنه جر أسود لكونه بجوار اللون المجرور بالإضافة .

٥ – ومن شواهد الجر على المجاورة فى باب النعت أيضاً قول الشاعر :

كأنما ضربت قدام أعينها قطناً بمستحصد الأوتار محلوج [2]

فخفض " محلوج " على الجوار ، وكان ينبغى أن يقول " محلوجاً " ؛ لكونه وصفاً لقوله " قطناً " ولكنه خفض على الجوار . [3]

---

[1] الخصائص ٣/٢٢١ ، والخزانة ٢/٣٢٧ .

[2] البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة فى ديوانه ٩٩٥ ، ولسان العرب " حمش " ؛ وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/٦٠٥ ، وأسرار العربية ص ٣٣٨ ، وتذكرة النحاة ٦١٠ وخزانة الأدب ٥/٩١ .

والقطن : بضم القاف وسكون الطاء معروف ، ومستحصد الأوتار من إضافة الصفة للموصوف ، أى الأوتار المستحصدة ... ومحلوج : اسم المفعول من قولهم : حلج القطن يحلجه – من مثال ضرب ونصر " إذا ندفه ، وقطن حليج ومحلوج : مندوف أى استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو الحلاج كالعطار والقصاب ، وصناعته الحلاجة كالعطارة والقصابة ، والمحلج والمحلجة والمحلاج : الخشبة أو الحجر الذى يندف عليه .

[3] الإنصاف ٢/٦٠٥ .

فمحل الاستشهاد من البيت قوله " محلوج " فإن الرواية فيه بالجر مع أنه نعت لقولـــه " قطناً " المنصوب على أنه مفعول به لقوله " ضربت " وذلك لأن هذه الكسرة ليست الحركة التى اقتضاها العامل ، وإنما هى كسرة المجاورة ، فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

باب التوكيد

للمجاورة أثر فى باب التوكيد ، لكن الذى عليه المحققون أن خفض الجوار فى التوكيد نادر ، أى يكون نادراً .

قال ابن هشام : " وأما التوكيد ففى قوله :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

فكلهم : توكيد لذوى ، لا للزوجات ، وإلا لقال كلهن ، وذوى : منصوب على المفعولية ، وكان حق " كلهم " النصب ، ولكنه خفضه لمجاورة المخفوض .. " [1]

فإن الرواية فى هذه الكلمة " كلهم " بجر كل مع أنها توكيد لذوى المنصوب على المفعولية ، والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ؛ فكان حقه أن ينصب " كلا " لذلك ، ولكنه لما وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالإضافة ، جره لمناسبة الجوار ، ويسمى ذلك " الجر بمجاورة المجرور " أو الجر للمجاورة ، وهو شاذ لا يقاس عليه أى لما جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ، ولا سبب إلا الجوار .

وأما الجر للمجاورة فى باب التوكيد فقد ورد منه قول الشاعر :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا أنحلت عرى الذنب [2]

فإن قولهم " كلهم " توكيد لذوى " الواقع مفعولاً به لبلغ ، وقد وردت الرواية بجر " كل " حيث جره لمجاورة الزوجات " وكان حقه النصب لأنه توكيد لذوى المنصوبة على المفعولية ، وقد علمت أن التوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ، فكان حق العربية أن ينصب " كلا " ولكنه لما وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالاضافة جره ، فهذا الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور .

---

[1] شرح شذور الذهب ٣٣٠ ، ٣٣١ .

[2] البيت من البسيط ، وهو لأبى الغريب النصرى فى خزانة الأدب ٥/٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ والدرر ٥/٦٠ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/١١ ، وتذكرة النحاة ٥٣٧ ، وشرح شواهد المغنى ٩٦٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٨ ومغنى اللبيب ٢/٦٣٨ ، وهمع الهوامع ٢/٥٥ ، واللسان (زوج)

والنحاة يذكرون أن الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور سواء أكان فى النعت أم فى العطف – شاذ ، وهو فى باب التوكيد أشد شذوذاً ، لأنهم مختلفون فى مجيئه فى هذا الباب ، وفى اعتباره فيه .

قال ابن هشام : " والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلاً كما مثلنا ، وفى التوكيد نادراً كقوله :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت : " كلهم " يعنى بالنصب – فقال: هو خير من الذى قلته أنا ، ثم استنشدته إياه ، فأنشدنيه بالخفض ... " [1]

---

[1] مغنى اللبيب ٦٨٣/٢ .

فى باب عطف البيان

وقد جوز ابن هشام وقوعه فى عطف البيان فقال : " نعم لا يمتنع فى القياس الخفض على الجـــوار فى عطف البيان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع ... " [1] لكنه لم يذكر أمثلة لذلك .

---

[1] شرح شذور الذهب ٣٣٢ .

فى باب عطف النسق

" ... والدليل على مراعاة القرب والمجاورة ، قولهم : خشنت بصدره وصدر زيد – أى : أو غرته – فأجازوا فى المعطوف وجهين : أجودهما : الخفض ههنا حملاً على البـاء ، وإن كانـت زائدة فى حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان إعمال الثانى فى ما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة ، والمعنى فيهما واحد . [1]

قال سيبويه : " وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، كما كان خشنت بصدره وصدر زيد " وجه الكلام ، حيث كان الجر فى الأول وكانت البـاء أقـرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سووا بينهما فى الجر كما يستويان فى النصب [2].

وابن خالويه أجاز الجر على الجوار فى عطف النسق فى الشعر والأمثال للضرورة ومنـع وقوعه فى القرآن الكريم ، لأن القرآن لا يحمل على الضرورة فقال : " وأرجلكم " يقرأ بالنصب والخفض ، فالحجة لمن نصب أنه رده بالواو على أول الكلام ؛ لأنه عطف محدوداً على محـدود ؛ لأن ما أوجب الله – تعالى – غسله فقد حصره بحد ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد .

والحجة لمن خفض أن الله – تعالى – أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل ثم عـدت السنة للغسل ، ولا وجه لمن أدعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار ؛ لأن ذلك مستعمل فى نظم الشعر للاضطرار وفى الأمثال ، والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثـال ... " [3] وأرى لهـذا الوجه قبولاً .

وأجاز السمين الحلبى الجر على الجوار فى عطف النسق بشرط أمن اللبس فقال : وأمـا قراءة الجر ففيها أربعة تخاريج ، أحدها : أنه منصوب فى المعنى عطفاً على الأيدى المغسولة ، وإنما خفض على الجوار ، كقولهم : " هذا جحر ضب خرب " بجر " خرب " ، وكان من حقـه الرفع لأنه صفة فى المعنى للجحر لصحة اتصافه به ، والضب لا يوصف به ، وإنما جره على الجوار

---

[1] شرح المفصل ٧٩/١ ، وينظر أيضا الإنصاف ٩٢/١ ، الأشباه والنظائر ٢ /١٦-١٨ .

[2] الكتاب ٧٤/١ ، ٩٢ .

[3] الحجة فى القراءات السبع ١٢٩ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسى ٢٢٠/١ ، ٢٢١ .

– بشرط أمن اللبس ، فلا يجوز : قام غلام زيد العاقل ، إذا جعلت " العاقل " نعتاً للغلام امتنع جره على الجوار لأجل اللبس ... " [1]

وقال الزمخشرى : " لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعا ، فعطف على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ، وقيل : إلى الكعبين " فجئ بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة ؛ لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشريعة ... " أ. هـ . [2]

وقال ابن هشام " وأقول : الثالث من أنواع المجرورات : ما جر لمجاورة المجرور وذلك فى النعت ، والتأكيد ، قيل : وباب عطف النسق ... وأما المعطوف فكقوله تعالى : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [3] فى قراءة من جر الأرجل [4] لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس ، وإنما كان حقه النصب ، كما هو فى قراءة جماعة آخرين ، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدى ، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء " [5]

وواضح من النص أنه جعله قسماً برأسه مجازاً واستدل الذين أثبتوا خفض الجوار فى عطف النسق بقراءات معتمدة ، وشواهد شعرية إلى جانب ما تقدم منها ما يلى : –

١– قال تعالى : ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [6] بالخفض على الجوار ، وهى قراءة أبى عمرو ، وابن كثير ، وحمزة ، ويحيى عن عاصم ، وأبى جعفر ، وخلف ، وكان ينبغى أن يكون منصوباً ؛ لأنه معطوف على قوله : " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم " كما فى

---

[1] الدر المصون ٤/٢١٠ .

[2] الكشاف ١/٥٩٧ ، ومغنى اللبيب ٢/٦٨٣ .

[3] الآية ٦ فى سورة المائدة .

[4] اختلفوا فى قوله تعالى : " وأرجلكم " فقرأ نافع ، وابن عامر والكسائى ويعقوب وحفص بنصب " اللام " وقرأ الباقون بالخفض . النشر فى القراءات العشر ٢/٢٥٤ .

[5] شرح شذور الذهب ٣٣٠ ، ٣٣١ ، مغنى اللبيب ٢/٦٨٣ .

[6] من الآية ٦ فى سورة المائدة .

القراءة الأخرى ، وهى قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائى ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، ولو كان معطوفاً على قوله " برؤوسكم " لكان ينبغى أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة وهو مخالف لاجماع أئمة الأمة من السلف والخلف ، إلا فيما لا يعد خلافا... " [1]

وذكر الزجاج أن النصب والجر فيها وجهان جائزان فى العربية ، فقال : " كلا الوجهين جائز فى العربية ، ومن قرأ :" وأرجلكم " بالجر عطف على الرؤوس ، وقال بعضهم : نزل جبريل بالمسح والسنة بالغسل ، وقال بعض أهل اللغة : هو جر على الجوار[2] .

٢- وقال الله تعالى : ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[3] :

قال ابن هشام : " القاعدة الثانية : أن الشئ يعطى حكم الشئ إذا جاوره كقول بعضهم " هذا جحر ضب خرب " بالجر ، والأكثر الرفع ... وقيل به – أى بالجواز فى قول الله تبارك وتعالى : " وحور عين " فيمن جرهما ، فإن العطف على : ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾[4] لا على : ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾[5] إذ ليس المعنى : أن الولدان يطوفون عليهم بالحور ، وقيل : العطف على " جنات " أى : قوله تعالى : ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾[6] وكأنه قيل: المقربون فى جنات ، وفاكهة ، ولحم طير ، وحور ، وقيل على " أكواب " باعتبار المعنى ؛ إذ معنى " يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب " ينعمون بأكواب ... " [7] فالعطف على "ولدان مخلدون " وإنما جر للمجاورة .

---

[1] ينظر : النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢/٢٥٤ ، والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ١٢٩ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٢٠ ، الإنصاف ٢/٦٠٢ .

[2] معانى القرآن للزجاج ٢/١٥٢ ، ١٥٣ .

[3] الآية ٢٢ فى سورة الواقعة .

[4] من الآية ١٧ فى سورة الواقعة .

[5] من الآية ١٨ فى سورة الواقعة .

[6] الآية ١٢ فى سورة الواقعة .

[7] مغنى اللبيب٢/٦٨٢ ، ٦٨٣ ، روح المعانى للألوسى ٢٧/١٣٨ ، والكشاف ٤/٤٥٩ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٤ .

وقال الزجاج : " وقول الله – تبارك وتعالى – : ﴿وَحُورٌ عِينٌ* كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾[1] بالخفض ، وقرئت بالرفع ، والذين قرأوها بالرفع كرهوا الخفض ؛ لأنه عطف على قوله – تعالى – : ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ* بِأَكْوَابٍ﴾[2] فقالوا : الحور ليس مما يطاف به ، ولكن مخفوض على غير ما ذهب إليه هؤلاء ، لأن معنى " يطوف عليهم ولدان مخلدون " ينعمون بهذا ، وكذلك ينعمون بلحم طير ، وكذلك ينعمون بحور عين ، ومن قرأها بالرفع فهو أحسن الوجهين ؛ لأن معنى " يطوف عليهم ولدان مخلدون " بهذه الأشياء بمعنى ما قد ثبت لهم فكأنه قال : ولهم حور عين .. "[3]

٣ – وقال تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ﴾[4]

فى قراءة من خفض " نحاس "[5] : فمن قرأها بالجر لم يجز العطف على " نار " ، لأن الشواظ لا يكون من النحاس ، والنحاس ها هنا بمعنى " الدخان " وإنما هو محمول على تقدير " شواظ من نار " وشئ من نحاس " فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه ، وإنما هو بالعطف على " شواظ " وجر للجوار ... "[6]

٤– قال تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾[7]:

---

(1) الآيتان ٢٢ ، ٢٣ فى سورة الواقعة .

(2) الآيتان ١٧ ، ١٨ فى سورة الواقعة .

(3) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١١٠/٥ ، ١١١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٠٤/١٧ ، ٢٠٥ ، الكشاف ٥٤/٤ .

(4) من الآية ٣٥ فى سورة الرحمن .

(5) قرأ ابن كثير وأبو عمرو " نحاس " خفضاً ، وقرأ نافع ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة والكسائى بالرفع ، والحجة لمن رفع رده على قوله " شواظ من نار ونحاس " ، والحجة لمن خفض رده على قوله : " من نار ونحاس " . كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(6) روح المعانى للألوسى ١١٣/٢٧ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ٤٠٩/٢ ، ٤١٠ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٠/٢ ، ٢٢١ .

(7) الآية الأولى فى سورة البينة .

وجه الدليل فى الآية الكريمة أنه قال : " والمشركين " بالخفض على الجـــوار وإن كـــان معطوفاً على " الذين " فهو مرفوع لأنه اسم " يكن " . [1]

قال العكبرى : " قوله تعالى : " والمشركين " هو معطوف على أهل ... ومنفكين خـــبر كان ،

---

[1] الإنصاف ٢/٦٠٢ .

ومن أهل " حال من الفاعل فى كفروا ... " [1]

والقول بأن " المشركين " عطف على اسم كان وجر لمجاورته المجرور هذا رأى مرجوح ، والراجح أنه معطوف على (من أهل الكتاب " فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار .

٥ - ومن شواهد الشعر قوله :-

لعب الزمان بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر [2]

والشاهد فيه قوله : " والقطر " حيث جره لا عطفاً على " المور " بل لأجل حرف الإطلاق ، ولو كان معطوفاً على " المور " للزم أن يكون معمولاً لـ " سوافى " ؛ لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام : سوافى المور وسوافى القطر ، ومراد الشاعر : أن الذى غير هذه الديار شيئان : أحدهما : الرياح التى تسفى عليها التراب ، وثانيهما : المطر ، وهذا المعنى لا يتأدى إلا بأن يكون " القطر " معطوفا على سوافى " مع أنه ليس للمطر سواف ، فيكون مرفوعاً فى التقدير وجره لمجاورته المجرور ، فتقول : القطر معطوف على سواف ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ... " [3]

" فخفض " القطر " على الجوار ، وإن كان ينبغى أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه معطوف على " سوافى " ولا يكون معطوفاً على "المور" وهو الغبار ؛ لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمور حتى يعطفه عليه [4] ...

---

[1] إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٩١ .

[2] البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى فى ديوانه ص ٨٧ ، والإنصاف ٢/٦٠٣ ، وخزانة الأدب ٩/٤٤٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥٣ ، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب ٣١٩ .

[3] الانتصاف بهامش الإنصاف ٢/٦٠٣ .

[4] الإنصاف ٢/٦٠٥ .

٦ - ومن شواهد الجر على الجوار فى باب العطف قول الشاعر أيضاً:

كم قد تمششت من قص وإنفحة جاءت إليك بذاك الأضؤن السود [١]

وخالفهم فى ذلك المحققون ، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف ؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ، ومبطل للمجاورة ... ورأى هؤلاء أن الخفض فى الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس ، فقيل : الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، فأجابوا على ذلك بوجهين : أحدهما : أن المسح هنا الغسل ، قال أبو على : حكى لنا من لا يتهم أن أبا زيد قال : المسح خفيف الغسل ، يقال : مسحت للصلاة ، وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد فى صب الماء عليهما ؛ إذ كانتا مظنة للإسراف ، والثانى : أن المراد هنا المسح على الخفين ، وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازاً ، وإنما حقيقته أنه مسح للخف الذى على الرجل ، والسنة بينت ذلك ...

ويرجح ذلك القول ثلاثة أمور : أحدها : أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ ، فينبغى صون القرآن عنه .

والثانى : أنه إذا حمل على ذلك كان العطف فى الحقيقة على الوجوه والأيدى ؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو " وامسحوا برؤوسكم " وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصل بالأجنبى ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة .

الثالث : أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور ، وعلى الأول حمل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أولى .

---

[١] البيت من البسيط ، وهو للجموح الظفرى ، أو راشد بن عبد الله السلمى .

اللغة : تقول : تمششت العظم ، إذا مصصت أطرافه ، والقص - بفتح القاف - عظام الصدر ، أو رأس الصدر ، والإنفحة - بكسر الهمزة وسكون النون ، وفتح الفاء - كرش الحمل أو الجدى إذا كان لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش والأضؤن جمع الضأن ، والضأن اسم جمع ..

والشاهد : فى قول الشاعر : " وإنفحة " حيث أنه لا يجوز أن يكون معطوفا على " قص " لأنه لو كان معطوفاً على " قص " لكان قوله " تمششت " عاملاً فيه ، وقد علمت أن التمشش خاص بمص العظم ، والإنفحة ليست عظماً ، فوجب أن يكون قوله " وإنفحة " مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : كم قد تمششت من عظم وأكلت إنفحة . ويكون إنفحة منصوباً بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

مواضعه : اللسان " قصص " ، الإنتصاف بهامش الإنصاف ٦٠٣/٢ .

فى باب البدل

منع أبو حيان وابن هشام الخفض على الجوار فى البدل ؛ لأن البدل معمول لعامل آخر غير العامل الأول ، وهو فى تقدير جملة أخرى فبعدت المجاورة ، وكذلك لم يحفظ من كلام العرب ، ولا خرج عليه أحد شيئاً .

قال ابن هشام : " وينبغى امتناعه فى البدل ؛ لأنه فى التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديراً ... " [1]

---

[1] شرح شذور الذهب ٣٣٢ ، الأشباه والنظائر ١٥٦/١ .

صرف غير المنصرف بسبب الجوار

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً﴾[١]

فى قراءة من قرأ " سلاسلاً وأغلالاً وهى قراءة نافع والكسائى [٢] .

قال ابن خالويه : " قول الله – تبارك وتعالى – " سلاسل " يقرأ بالتنوين وتركه ، فالحجة لمن نون أنه شاكل به ما قبله من رؤوس الآى لأنها بالألف ، وإن لم تكن رأس آية ... والحجة لمن ترك التنوين ، قال : هى وزن " فعالل " وهذا الوزن لا ينصرف إلا فى ضرورة شاعر ، وليس فى القرآن ضرورة ، وكان أبو عمرو يتبع الشواذ فى الوقف فيقف بالألف ، ويحذف عند الأدراج .[٣]

فعرض الصرف لغير المنصرف فى الآية ولسبب إرادة التناسب والمشاكلة ، وما ذلك إلا أثر من آثار الجوار ..

إذاً فقوله تعالى : " سلاسل " غير منون ، وقرئ " سلاسلاً " بالتنوين : فمن قرأه بغير تنوين احتج بما يأتى : بأنه جمع والجمع ثقيل ، وبأنه لا يجمع فخالف سائر الجموع ، وبأنه لا نظير له فى المفرد وبأنه نهاية الجموع فلا يجمع فثقل فلم ينصرف ..

أما من صرفه (نونه) فقد احتج بما يلى :

بانه جمع كسائر الجموع فقد جمعه بعض العرب كالمفرد فانصرف كما ينصرف المفرد ، وبانه جاور ما بعده " أغلالاً " فأتبعه فى التنوين كقولهم : لتأتينا بالغدايا والعشايا [٤] ، وبان صرفه لغة لبعض العرب.

---

[١] الآية ٤ فى سورة الإنسان .

[٢] غير منون قراءة طلحة وعمر بن عبيد ، وابن كثير وأبى عمرو وحمزة وصلاً ووقفاً ، وقرأ حفص وابن ذكوان بمنع الصرف ، واختلفوا عنهم فى الوقف ، وقرأ باقى السبعة بالتنوين وصلاً ، وبالألف المبدلة منه وقفاً ، وهى قراءة الأعمش ونافع والكسائى .

البحر المحيط ٣٩٤/٨ ، روح المعانى ١٥٣/٢٩ ، والكشاف ١٩٥/٤ .

[٣] الحجة فى القراءات السبع ٣٥٨ ، النشر فى القراءات العشر ٣٩٤/٢ .

[٤] الأشباه والنظائر ١٥٢/١ ، شرح التصريح ٢٧٤/٤ .

فصرف " سلاسلاً " ليناسب المنصرف الذى يليه " أغلالاً " وما ذلك إلا لأثر المجاورة لما بعده أو مشاكلة لرؤوس الآى قبلها ..

٢- قال تعالى : ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا *قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [١]

فى قراءة نافع ، وأبى بكر ، والكسائى " قواريراً ، قواريراً " بالتنوين فيهما فى الوصل ، ووقفوا عليهما بالألف . [٢]

فصرف غير المنصرف ، أو بصرفهما – وصلاً – ليناسب الأول آخر سائر الآيات ، والثانى الأول عند صرفه – قاله الخبيصى[٣] ..

وقال الزمخشرى : " قوارير قوارير " قرئا غير منونين وبتنوين الأول ، وبتنوينهما وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق لأنه فاصلة ، وفى الثانى لاتباعه الأول .. " [٤] وما ذلك إلا بأثر التجاور والجوار .

٣- قال تعالى : ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [٥]

فى قراءة الأعمش " ولا يغوثاً ويعوقاً " بصرفهما لتناسب " وداً ولا سواعاً " و " نسراً ".

فى الإتحاف : " وعن المطوعى : " يغوثاً ويعوقاً " بالتنوين مصروفين للتناسب نحو : " سلاسلاً " . [٦] .

---

[١] من الآيتين ١٥ ، ١٦ فى سورة الإنسان .

[٢] النشر فى القراءات العشر ٣٩٥/٢ ، والإتحاف ٤٢٩ .

[٣] هو محمد بن أبى بكر محرز بن محمد أبو بكر الخبيصى المتوفى ٨١٠هـ ، له شرح الكافية ، ويسمى " الموشح " حققه د/ أحمد المهدى ، ونال به " الدكتوراه " من كلية اللغة العربية بالقاهرة .

[٤] الكشاف ١٩٨/٤ .

[٥] الآية ٢٣ فى سورة نوح .

[٦] إتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٥ .

وفى الكشاف : " وقرأ الأعمش : " ولا يغوثاً ويعوقاً " بالصرف ... ولعله قصد الإزدواج فصرفهما ، لمصادفته أخواتهما منصرفات " وداً " و " سواعاً " و " نسراً .. كما قرئ : " وضحيها" [1] بالإمالة لوقوعه مع الممالات للازدواج [2] .

قال الشيخ خالد : " والثالث : إرادة التناسب " للمنصرف " كقراءة نافع ، والكسائى " سلاسلاً " بالصرف ، لمناسبة " أغلالاً " و " قواريراً ، قواريراً " بصرفهما – وصلاً – ليناسب الأول آخر سائر الآيات ، والثانى الأول عند صرفه – قاله الخبيصى ، ونحو : قراءة الأعمش " ولا يغوثاً ويعوقاً " بصرفهما لتناسب " وداً ولا سواعاً ونسراً " وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين ، وأن الصرف فى ذلك للتناسب ، لا على قول من صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد أختياراً ، ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقاً على لغة "[3]

---

[1] من الآية الأولى فى سورة الشمس " أمال رؤوس الآى حمزة والكسائى وخلف .

[2] الكشاف ١٦٤/٤ .

[3] شرح التصريح ٢٧٤/٤ ، ٢٧٥ .

فى باب الجوازم

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة فى الجوار حمل عليه فى الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير . [1]

قال الأشمونى : " ... أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما : أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال : قيل هى الجازمة له أيضاً كما اقتضاه كلامه ، قيل وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه ، وقيل الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش واختاره فى التسهيل ، وقيل بالأداة والفعل معاً ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين .." [2]

فجواب الشرط كان ينبغى أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه جزم للجوار .

الجزم على الجوار :-

وقد يجوز أن يكون الجزم على المجاورة للمجزوم ، كما قالوا : هذا جحر ضب خرب ، ومن ذلك قول لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها [3]

---

[1] الإنصاف ٦٠٢/٢ .

[2] شرح الأشمونى ١٥/٤ ، ١٦ ، وينظر : ابن يعيش ٤١/٧ ، وشرح الكافية ٢٥٤/٢ ، والتصريح ٣١٣/٢ .

[3] البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٣١٣ ، والخصائص ٧٤/١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٧٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤١٥ ، والصاحبى فى فقه اللغة ص ٢٥١ ، ومجالس ثعلب ٦٣ ، ٣٤٦ ، ٤٣٧ ، والمحتسب ١١١/١ ، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٣٤٩/٧ ، والخصائص ٣١٧/٢ ، ٣٤١ .

قال السيرافى : " وأما بيت لبيد ، فإن الجزم فيه صحيح ؛ لأن المعنى : تراك أمكنة إذا لم أرضها ، وإذا لم يأتنى موتى ، وأراد بالموت ها هنا : أسباب الموت التى لا يمكن معها براح المكان ، ومفارقته من العلل الحابسة له ، والضرورات الدافعة إلى المقام ، وقد تسمى أسباب الموت موتاً ، قال الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [1] وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم كما قالوا : " هذا جحر ضب خرب " . [2]

---

[1] من الآية ١٤٣ فى سورة آل عمران .

[2] ضرورة الشعر ١٢٣ .

الإعراب بالحمل على المعنى بسبب الجوار

١- قال تعالى : ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ فى قراءة من قرأ : وحوراً عيناً

" وقد قرئت " وحوراً عيناً " بالنصب على الحمل على المعنى – أيضاً – لأن المعنى : يعطون هذه الأشياء ، ويعطون حوراً عيناً ، إلا أن هذه القراءة تخالف المصحف الذى هو الإمام ، وأهل العلم يكرهون أن يقرأ بما يخالف الإمام ، ومعنى الحور : الشديدات البياض ، والعين : الكبيرات العيون حسانها .. " [١]

قال النحاس : " وحور عين " قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وعاصم ، وشيبة ، ونافع ، وقرأ الحسن والسلمي وعمرو بن عبيد وشيبة ، وحمزة والكسائى " وحور عين " [٢] بالخفض ، وحكى سيبويه والفراء أن فى قراءة أبي بن كعب " وحوراً عيناً " [٣] بالنصب وزعم سيبويه [٤] أن الرفع محمول على المعنى ، لأن المعنى فيها أكواب وأباريق وكأس من معين وفاكهة ولحم طير وحور أى ولهم حور عين ، والقراءة بالرفع اختيار أبي عبيد ؛ لأن الحور لا يطاف بهن ، واختار الفراء [٥] الخفض واحتج بأن الفاكهة واللحم أيضاً لا يطاف بهما ، وإنما يطاف بالخمر وهذا الاحتجاج لا ندرى كيف هو إذ كان القراء قد أجمعوا على القراءة بالخفض فى قوله جل وعز : " وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون ، فمن أين له أنه لا يطاف بهذه الأشياء التى ادعى أنه لا يطاف بها ؟ وإنما يسلم فى هذا لحجة قاطعة أو خبر يجب التسليم له ، واختلفوا فى قوله جل وعز : " وحور عين " كما ذكرت ، والخفض جائز على أن يحمل على المعنى ؛ لأن المعنى : ينعمون بهذه الأشياء

---

[١] معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١١١/٥ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٠٥/١٧ ، الكشاف ٥٤/٤ ، اعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٤ .

[٢] التيسير ٢٠٧ ، البحر المحيط ٢٠٦/٨ .

[٣] معانى الفراء ١٢٤/٣ .

[٤] الكتاب ١٧٢/١ .

[٥] معانى الفراء ١٢٤/٣ ، الكتاب ١٧٢/١ ، البحر المحيط ٢٠٦/٨ .

وينعمون بحور عين ، وهذا جائز فى العربية كثير .. [1] والقراءات الثلاث جائزة فى الآية ومتواترة وما ذلك إلا لأثر الجوار والمجاورة واتباع اللاحق للسابق فى حكمه .

٣- ويلاً وعولاً :-

وإذا قيل : ويلاً وعولاً للكافر ، حمل العول على إعراب الويل فى رفعه ونصبه ولا يصلح إذا رفع الويل أن ينصب العول ومجاورته إياه ، والتصاقه به ، وروى المنذر عن أبي طالب النحوى أنه قال : والعول البكاء فى قوله : ويله وعوله ، ونصبا على الذم والدعاء .. " [2]

قال سيبويه : " ولا تقول : عولة لك إلا أن يكون قبلها ويلة لك ، ولا تقول : عول لك حتى تقول : ويل لك ، لأن ذا يتبع ذا ، كما أن ينوءك يتبع يسوءك ولا يكون ينـــوءك مبتـــدأ ، واعلم أن بعض العرب يقول : ويلاً له ، وويلة له ، وعولة لك ، ويجريها مجرى خيبة .. " [3]

وفى اللسان : قال سيبويه : وقالوا : ويله وعوله ، لا يتكلم به إلا مع ويله .

قال الأزهرى : وأما قولهم : ويله وعوله ، فإن العول والعويل البكاء ...

وقال أبو طالب : النصب فى قولهم ويله وعوله على الدعاء والذم ، كما يقال : ويلاً له وترباً له .. " [4]

---

[1] إعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٤ ، ٣٢٨ ، الكتاب ١٧٢/١ .

[2] اللسان (ويل) .

[3] الكتاب ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

[4] اللسان (عول) .

الفصل الثانى

" أثر القرب والمجاورة فى الدراسات الصرفية "

تغيير الحركة للمجاورة

يعطى الشئ حكم الشئ إذا جاوره ومنها : تغيير الحركة للمجاورة ، وذلك قولهم :

١- "هو رجس نجس":-

– بكسر النون والجيم – والأصل " نجس " – بفتحة فكسرة – كذا قالوا ، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا " نجس " – بفتحة فكسرة – وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الإلتزام للتناسب ، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم " رجس " ؛ إذ يقال " فعل " بكسرة فسكون فى كل فعل – بفتحة فكسرة – نحو : كتف ولبن ونبق [١]

قال ابن منظور : " وقال ابن دريد : وأحسبهم قد قالوا : رجس نجس..وقال الفراء : إذا بدأوا بالرجس ثم أتبعوه النجس كسروا النون ، وإذا بدأوا بالنجس ولم يذكروا معه الرجس فتحوا الجيم والنون ... " [٢]

وقال فى موضع آخر : " وفى الحديث : أن النبى ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال : اللهم إنى أعوذ بك من النجس الرجس الخبيث المخبث ، قال أبو عبيد : زعم الفراء أنهم إذا بدأوا بالنجس ولم يذكروا الرجس فتحو النون والجيم ، وإذا بدأوا بالرجس ثم أتبعوه بالنجس كسروا النون ، فهم إذا قالوه مع الرجس أتبعوه إياه وقالوا : " رجس نجس " ، كسروا لمكان رجس ، وثنوا وجمعوا كما قالوا : جاء بالطم والرم ، فإذا أفردوا قالوا بالطم ففتحوا ، وأنجسه غيره ونجسه بمعنى ، قال ابن سيدة : وكذلك يعكسون فيقولون : نجس رجس فيقولونها بالكسر لمكان رجس الذى بعده ، فإذا أفردوه قالوا نجس ، وأما رجس مفردا فمكسور على كل حال ، هذا على مذهب الفراء ... " [٣]

٢- جاء بالطم والرم:-

الطم : الماء ، أو ما على وجهه من الغثاء ، أو ورق الشجر ، أو الثرى ، أو الرطب واليابس وقيل : الطم البحر – والرم الثرى.

---

[١] مغنى اللبيب ٦٨٤/٢ .

[٢] اللسان (رجس) ، وتاج العروس (رجس) .

[٣] اللسان (نجس) .

قال ابن منظور : " وقيل : الطم البحر ، والرم الثرى ، والطم – بالفتح : هو البحر ، فكسرت الطاء ليزدوج مع الرم ، ويقال : جاء بالطم والرم ، أى بالمال الكثير وإنما كسروا الطم اتباعا للرم ، فإذا أفردوا الطم فتحوه ، الأصمعى : جاءهم الطم والرم ، إذا أتاهم الأمر الكثير ، قال ولم نعرف أصلها ... " . [1]

٣ – جاء بالضم والريح :–

جاء فلان بالضح والريح إذا جاء بالمال الكثير ، يعنون إنما جاء بما طلعت عليه الشمس ، وجرت عليه الريح ، يعنى من لكثرة ، ومن قال : الضيح والريح فى هذا المعنى فليس بشئ ... وفى حديث أبي خيثمة : يكون رسول الله ﷺ فى الضح والريح وأنا فى الظل ، أى يكون بارزاً لحر الشمس ، وهبوب الرياح ... " [2] فهو مثل " جاء بالطم والرم " كسروا الضح ليزدوج مع الريح .

٤ – وقولهم : " أخذه ما قدم وما حدث – بضم دال حدث : [3]

قال ابن منظور : " وأخذنى من ذلك ما قدم وما حدث ، ولا يقال حدث – بالضم – إلا مع قدم ، كأنه إتباع ، ومثله كثير ، وقال الجوهرى : لا يضم حدث فى شئ من الكلام إلا فى هذا الموضع ، وذلك لمكان قدم على الازدواج .

وفى حديث ابن مسعود : " أنه سلم عليه وهو يصلى ، فلم يرد عليه السلام قال : فأخذنى ما قدم وما حدث " [4] يريد أنه عاودته أحزانه القديمة واتصلت بالحديثة ، وقيل : معناه غلب على التفكر فى أحوالى القديمة والحديثة أيها كان سببا لترك رده السلام على ، يقال : حدث الشئ فإذا قرن بقدم ضم للازدواج . [5]

---

[1] اللسان (طمم – رمم) .

[2] اللسان (ضحح) .

[3] مغنى اللبيب ٦٨٤/٢ .

[4] اللسان (حدث – قدم) .

[5] الصحاح (حدث) .

وقال الزبيدى : " وتضم داله إذا ذكر مع قدم كأنه اتباع ، ومثله كثير .. " . [1]

---

[1] تاج العروس (حدث) .

الحذف للجوار

الشئ قد يعطى حكم الشئ إذا جاوره ، وقد يؤخذ الجار بجرم الجار ، ومن أثر الجوار " الحذف للجوار من ذلك قولهم فى حذف حرف من الكلمة ..

1- هنأنى ومرأنى :-

والأصل : أمرأنى ، وإنما قيل " مرأنى " بحذف الهمزة الأولى ليتم التناسب .

قال الزجاج فى قوله تعالى : ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً﴾ [1] يقال : هنأنى الطعام ومرأنى ، وقال بعضهم : يقال مع هنأنى مرأنى ، فإذا لم تذكر هنأنى قلت : أمرأنى بالألف ، وهذا حقيقته أن مرأنى تبينت أنه سينهضم وأحمد مغبته ، فإذا قلت أمرأنى الطعام فتأويله أنه قد انهضم وحمدت مغبته .. " [2] وهما من الصفات المدعو بها والتى جرت مجرى المصادر ..

قال سيبويه : " وهذا باب ما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات : وذلك قولك : هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئاً مريئاً ، وهناه ذلك هنيئاً وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل فقلت : هنيئاً مرئياً ، كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مرئياً ، أو هناه ذلك هنيئـاً ، فاختزل الفعل لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هنأك .. [3]

قال السيرافى : " ليس فى الباب غير هذين الحرفين صفة دعاء بها ، وذلك أن هنيئاً مريئاً صفتان ، لأنك تقول شئ هنئ مرئ ، وليستا بمصدرين ولا هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل ، فأفرد لهما باباً آخر ... " [4]

وعلى كل حال إذا أتبعوا " مرأنى " هنأنى جاء بغير ألف فى أوله للاتباع ، فإن أفـرد " هنأنى " فأمرأنى بالألف ، وما الحذف إلا بسبب الجوار ..

---

[1] من الآية ٤ فى سورة النساء .

[2] معانى القرآن وإعرابه ١٢/٢ ، ١٣ ، اللسان (هنأ) ، مغنى اللبيب ٦٨٤/٢ .

[3] الكتاب ٣١٦/١ ، ٣١٧ .

[4] هامش الكتاب ٣١٦/١ ، وينظر القاموس ، وتاج العروس (مرأ) .

٣ - ساءك وناءك :-

ويقال فى قول القائل : " ساءك وناءك " ومعناه : " أناءك " وأتبعه : " ساءك " [١] ... "[٢].

يقول سيبويه : " ولا تقول : عولة لك إلا أن يكون قبلها ويله لك ، ولا تقول : عول لك حتى تقول : ويل لك ؛ لأن ذا يتبع ذا ، كما أن ينوءك يتبع يسوءك ، ولا يكون ينوءك مبتدأ.. " [٣] أى لا يقال ينوءك ويسوءك وما حذف الألف من " أناءك " إلا أثر من آثار الجوار للاتباع .

قال السيرافى : " ويقال فى قول القائل : " ساءك وناءك " ومعناه : " أناءك " وأتبعه : " ساءك " كما يقال : " هنأنى الطعام ومرأنى " اتباعاً ، وإذا أفردوه قالوا : أمرأنى .. " [٤]

---

[١] انظر لهذا القول : مجمع الأمثال للميدانى ٩٣/١ ، وأمثال أبي عكرمة ٤٧ وإصلاح المنطق ١٤٩ ، ٣١٩ ، واللسان (سوأ) (نوأ) والصحاح (نوأ) والحيوان للجاحظ ٣٤٦/١ .

[٢] ضرورة الشعر للسيرافى ١٧٨ .

[٣] الكتاب ٣٣٢/١ .

[٤] ضرورة الشعر ص ١٧٨ ، والمعاجم " هنأ ومرأ " .

فى باب الجمع

قال أبو البقاء : " قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى فى أشياء يخالف فيها الثانى الأول فى المعنى ، كقولهم : " جحر ضب خرب " ، وكقولهم : إنى لآتيه بالغدايا والعشايا ... " [1] ، والغداة لا تجمع غدايا ، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير .. " .

وقال ابن منظور : " وقالوا : إنى لآتيه بالغدايا والعشايا ، والغداة لا تجمع على الغدايا ولكنهم كسروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا ، فإن افردوه لم يكسروه ، وقال ابن السكيت فى قولهم : إنى لآتيه بالغدايا والعشايا ، قال : أرادوا جمع الغداة فأتبعوها العشايا للازدواج ، وإذا أفرد لم يجز ، ولكن يقال غداة وغدوات لا غير ، كما قالوا : هنأنى الطعام ومرأنى ، وإنما قالوا أمرأنى ، قال ابن الأعرابى : غدية مثل عشية لغة فى غدوة ، كضحية لغة فى ضحوة ، فإذا كان كذلك فغدية وغدايا ، كعشية وعشايا ، قال ابن سيده : وعلى هذا لا تقول إنهم إنما كسروا الغدايا من قولهم : إنى لآتيه بالغدايا والعشايا على الإتباع للعشايا ، إنما كسروه على وجهه ، لأن فعيلة بابه أن يكسر على فعائل ، أنشد ابن الأعرابى :-

ألا ليت ، حظى من زيارة أميه

غديات قيظ أو عشيات أشتيه

قال : إنما أراد غديات قيظ أو عشيات أشتيه ؛ لأن غديات القيظ أطول من عشياته ، وعشيات الشتاء أطول من غدياته . [2]

قال تعالى : ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ [3]

قرأ الحسن " وما تنزلت به الشياطون " ، قال ثعلب : هو غلط منه ، وقال فى ترجمة جنن : والمجانين جمع مجنون ، وأما مجانون فشاذ كما شذ شياطون فى شياطين ... " . [4]

---

[1] إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١ .

[2] اللسان (غدا – عشا) .

[3] الآية رقم ٢١٠ فى سورة الشعراء .

[4] لسان العرب " شطن " .

ففى الإتحاف " وعن الحسن ... وعنه أيضاً " الشياطون "[1]

وقال فى شرح تصريف المازنى بعد إنشاده : لحب المؤقدان إلى مؤسى ... الخ " همز الواو الساكنة ، لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، وإنما يجوز مثل هذا الغلط منهم لما يستهويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يعتصمون بها ، وإنما يميلون إلى طبائعهم ، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصرى : " وما تنزلت به الشياطون " لأنه توهمه جمع التصحيح ، نحو الزيدون ، وليس منه ... "[2].

---

[1] اتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٤ .

[2] شرح شواهد الشافية ٤/٤٢٩-٤٣٠.

(باب الإعلال والابدال)

قلب الواو والياء فى كساء ورداء همزة لوقوعهما طرفاً :

ومن أثر الجوار قلبهم الواو والياء الواقعتين طرفاً همزة ، وذلك نحو : كساء ، ورداء : وأصلهما : كساو من الكسوة ، ورداى ، تحركت الواو والياء وقبلهما فتحة ، وليس بينهما وبينها حاجز إلا الألف ، وهى حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها ، والياء والواو فى محل التغيير ـــ أعنى طرفاً ـــ فقلبتا ألفاً فاجتمع ساكنان الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة فقلبت همزة ...ولم ترد إلى أصلها من الواو والياء لئلا يرجع إلى ما فر منه [1]

وقال ابن الناظم : " ويعنى أن الهمزة تدل من كل واو ، أو ياء ، تطرفت ، بعد ألف زائدة نحو : " دعاء ، وسماء ، وبناء ، وظباء" الأصل : دعاو ، وسماو ، وبناى ، وظباى " فتحركت الواو والياء بعد فتحة ، مفصولة بحاجز ، غير حصين ، وهو الألف الزائدة وانضم إلى ذلك أنهما فى مظنة التغيير ، وهو الطرف ، فقلبا ألفاً ، كما إذا تحركتا وانفتح ما يليانه ، نحو : " دعا، ورمى " فالتقى ساكنان ، لا يمكن النطق بهما ، فقلب ثانيهما همزة ؛ لأنها من مخرج الألف ، فظهرت الحركة ، التى كانت لها .." . [2]

فلما كانت الواو والياء بعد ألف زائدة وهما متطرفتان أو مجاورتا الطرف قلبتا همزة بعد قلبهما ألفا ، وما ذلك إلا لأثر الجوار والمجاورة .

قلب الألف الثانية فى قائم وخائف وبائع همزة بسبب الجوار للطرف :

إذا وقعت الواو أو الياء عينا لاسم فاعل فعل ثلاثى أعلت فى فعله بشرط أن تكون العين فى مكانها [3] نحو : صائم وقائم وخائف وبائع وكلها أسماء فاعلين لصام ، وقام وخاف وباع ، والأصل : صوم ، وقوم ، وخوف وبيع ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفاً والأصل فى اسم الفاعل: صاوم ، وقاوم وخاوف وبايع ، وقعت الواو والياء فى كل منهما عيناً لاسم فاعل فعل ثلاثى وأعلت فى فعله فوجب قلبها همزة ..

---

[1] شرح الشافية للرضى ٧٤/١ ، وينظر : شرح الألفية لابن الناظم ٨٣٨ وشرح المفصل ٩/١٠ .

[2] شرح الألفية لابن الناظم ٨٣٨ .

[3] ينظر : الممتع لابن عصفور ٣٢٧/٢ . وشرح الأشمونى ٢٨٨/٤ .

قال ابن يعيشى : قائم وخائف وبائع " وجميع ما اعتل فعله ففاعل منه معتل ، وذلك لأن العين كانت قد اعتلت فانقلبت فى قال وباع ألفا فلما جيت إلى اسم الفاعل صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين قد كانت ألفا فى الماضى فالتقى فى اسم الفاعل ألفان نحو : قاام ، وذلك لا يمكن النطق به فوجب حذف أحدهما أو تحريكه فلم يجز الحذف لئلا يعود إلى لفظ قام فحركت الثانية التى هى عين كما حركت راء ضارب فانقلبت همزة ؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة فصار قائم وبائع كما ترى ... فإن قيل الإعراب يفصل بينهما قيل : الإعراب لا يكفى فارقاً لأنه قد يطرأ عليه الوقف فيزيله فيبقى الالتباس على حاله ، فكانت الواو والياء بعد الف زائدة وهما مجاورتا الطرف فقلبتا همزة بعد قلبها ألفاً على حد قلبهما فى كساء ورداء[1] فمجاورة الطرف الذى هو محل التغيير علة فى قلب الألف همزة فى الأمثلة السابقة ..

عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف :

قلب الواو والياء الواقعتين بعد ألف مفاعل همزة بسبب الجوار والقرب من الطرف والأصل فى الجمع : عجاوز وصحايف : قلبت الواو والياء فيهما همزة ، وتشارك الواو والياء فى هذا الموضع الألف وذلك أذا وقعت بعد ألف مفاعل ، وهى مدة زائدة فى المفرد والألف بطبعها لا تكون إلا مداً نحو : قلادة وقلائد ، ورسالة ورسائل ، والأصل فى الجمع قلااد ورساال ، وذلك لما جمعت قلادة ورسالة على فاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة ، فاجتمع الفان ، فلم يكن بد من حذف أحد الألفين أو تحركها ، فلو حذفوا الألف الأولى فاتت الدلالة على الجمع ، ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع ، لأن هذا الجمع لابد أن يكون بعد ألسه حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب لتكون كمفاعل ، فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل ، فلما حركت انقلبت همزة ، ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة ورسالة لأن قبلهما حركة من جنسهما ، وهما ساكنان فجريا مجرى الألف .[2]

---

[1] شرح المفصل ٦٦/١٠ .

[2] شرح الشافية ١٣٤/٣ ، وشرح التصريح ٤٥/٥ ، وشرح الأشمونى ٢٨٩/٤ ، والممتع لابن عصفور ٣٢٦/١ ، أوضح المسالك ٥٧١/٤ ، توضيح المقاصد ١٣/٦ .

فلما كانت الواو والياء والألف بعد ألف زائدة وهي مجاورة للطرف قلبت همـــزة بعـــد قلبهما ألفاً على حد قلبهما فى كساء ورداء [1] .

---

[1] شرح المفصل ٦٦/١٠ .

شابة ودابة :

قال ابن جنى : " وكذلك ـــ أيضاً ـــ قولهم : شابة ودابة ، صار فضل الاعتماد بالمد فى الألف كأنه تحريك للحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين ، فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف .. " [1]

قد أبدلت الهمزة من الألف قالوا : " دأبة وشأبة " فى " دابة وشابة " فهمزوا الألف كأنهم كرهوا اجتماع الساكنين فحركت الألف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة ..

وعن أبي زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾ [2] فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : " دأبة وشأبة " [3].

٢ – وقوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَأَكُمْ بِهِ﴾ [4] فى قراءة من قرأ " ولا أدرأتكم به ..

وقرئ " ولا أدرأكم ولا أدرأتكم " بالهمز فيهما على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة ، أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع ، أى ولا جعلتكم بتلاوته خصماء تدرؤننى بالجدال ، والمعنى أن الأمر بمشيئة الله تعالى لا بمشيئتى حتى أجعله على نحو ما تشتهونه "[5]

قال النحاس : " قال أبو حاتم : سمعت الأصمعى يقول : سألت أبا عمرو بن العلاء عن قراءة الحسن " ولا أدرأتكم به " [6] أله وجه ؟ قال : لا . قال أبو عبيد : لا وجه لقراءة الحسن " ولا أدرأتكم به " إلا على الغلط ، ومعنى قول أبي عبيد إن شاء الله على الغلط أنه يقال : دريت أى علمت وأدريت غيرى ، ويقال : درأت أى دفعت فيقع الغلط بين دريت وأدريت ودرأت ،

---

[1] الخصائص ٣/٢٢٠ .

[2] الآية ٣٩ فى سورة الرحمن .

[3] شرح المفصل ١٠/١٢، ١٣ ، ١١٧ .

[4] من الآية ١٦ فى سورة يونس .

[5] تفسير البيضاوى ص ٢٧٥ .

[6] انظر : معانى الفراء ١/٤٥٩ ، الإتحاف ١٤٩ .

وقال أبو حاتم : يريد الحسن فيما أحسب ولا أدريتكم به فأبدل من الياء ألفاً على لغة بنى الحارث بن كعب ؛ لأنهم يبدلون من الياء ألفاً إذا انفتح ما قبلها مثل : ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [1] .

قال أبو جعفر : هذا غلط لأن الرواية عن الحسن " ولا أدرأتكم به " بالهمز وأبو حاتم تكلم على أنه بغير همز ، ويجوز أن يكون من درأت إذا دفعت ، أى ولا أمرتكم أن تدفعوا وتتركوا الكفر بالقرآن ..) [2]

فهو ليس من درأته : أى دفعته ، وإنما هو من دريت الشئ : أى علمت به .

إبدال الهمزة ألفاً :

قال الشاعر :

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترا قبلى سيراً يمانيا [3]

وأصله " ترأى " بهمزة بعدها ألف ، ثم حذفت الألف للجازم ، ثم أبدلت الهمزة ألفا .

قال ابن جنى : " على أن تقديره مخففاً " كأن لم ترأ " ثم أن الراء لما جاورت — وهى ساكنة — همزة متحركة صارت الحركة كأنها فى التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لم ترأ ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت " ترا " فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التى هى عين الفعل واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق " . [4]

حيث أثبت الألف مع الجازم فى قوله : " كأن لم ترى " وقد خرج على وجهين : الأول : أنه " ترى " بتاء المؤنثة المخاطبة وقد استوفى الجازم عمله بحذف النون ، وأصله " ترين " ولا شئ فى هذا غير أنه التفت من الغيبة فى قوله " وتضحك منى أخ " إلى الخطاب فى قوله " كأن لم ترى "

---

[1] من الآية ٦٣ فى سورة طه .

[2] إعراب القرآن للنحاس ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ .

[3] البيت من الطويل ، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى سر صناعة الإعراب ٧٦/١ ، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٩٧/٥ ، ١٠٧/١٠ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ومغنى اللبيب ٢٧٧/١ ، والأشباه والنظائر ١٥/٢ ، وشرح الأشمونى ٤٦/١ واللسان (هذذ — قدر — شمس) .

والشاهد فى البيت قوله " لم ترا " حيث أثبت الألف فى " ترى " رغم جزمها وقد خرج على وجهين : أولهما : أن الأصل : " ترين " فجزم بحذف النون ، والثانى : أن أصله : " ترأى " فحذف الألف للجزم ، وخفف الهمزة ، وجعلها ألفا ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها .

[4] سر صناعة الإعراب ٧٦/١ ، الأشباه والنظائر ١٥/٢ ، شرح المفصل ١٠٧/١٠.

والالتفات لا شئ فيه ، بل هو فن من فنون البلاغة ، وضرب من جمال العبارة ، و " الوجه الثانى " : أن اصله " ترأى " فلما دخل الجازم حذف الألف فصار " لم ترأ " فخفف هذه الهمزة وجعلها ألفاً . ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ولا شئ فى ذلك ، لأن التخفيف بعد استيفاء الجازم عمله قياسى لا شذوذ فيه أصلا . [1]

قال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [2]

قال فى المحتسب : " قرأ أبو عبد الرحمن السلمى " ألم ترأ إلى الملأ " ساكنة الراء وهذا لعمرى أصل هذا الحرف " رأى يرأى " كرعى يرعى ، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته بحذفها والقاء حركتها على الراء قبلها ، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة ، وكذلك " أفعل " منه كقوله ــ تعالى ــ ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [3] أصله : أراك الله ، وحكاها صاحب الكتاب عن أبى الخطاب... " [4]

فيقول : " ومما حذف فى التخفيف ؛ لأن ما قبله ساكن قوله : أرى ، وترى ، ويرى ، ونرى ، غير أن كل شئ كان فى أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه ، جعلوا الهمزة تعاقب .

وحدثنى أبو الخطاب على أنه سمع من يقول : قد أرآهم يجئ بالفعل من رأيت على الأصل ، من العرب الموثوق بهم . [5]

وقول من قال : رأى يرأى ، قال سراقة البارقى :

أرى عينى ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات [6]

---

[1] هامش شرح المفصل ١٠/١٠٧ .

[2] من الآية ١٠٥ فى سورة النساء .

[3] من الآية ١٠٥ فى سورة النساء .

[4] المحتسب ١/١٢٨ ، إملاء ما من به الرحمن ١/١٠١

[5] الكتاب ٣/٥٤٦ .

[6] البيت من الوافر ، وهو لسراقة البارقى فى الأشباه والنظائر ٢/١٦ ، وسر الصناعة ص ٧٧ ، ٨٢٦ ، وشرح شواهد الشافية ٤/٣٢٢ ، والمحتسب ١/١٢٨ ، ومغنى اللبيب ١/٢٧٧ ، والممتع فى التصريف لابن عصفور ٢/٦٢١ والشاهد فيه قوله " ترأياه " حيث أثبتت الهمزة فيه شذوذا ، والقياس نقل حركتها إلى الراء وحذفها .

قال فى شرح الشافية : " هو من الوافر : على أنه جاء لضرورة الشعر إثبات الهمزة فى " ترأياه " والقياس نقل حركتها إلى الراء وحذفها " . (١)

قال ابن جنى : وقد رواه أبو الحسن : ما لم تریاه " على التخفيف الشائع عنهم فى هذا الحرف .. " (٢)

قلب الهمزة ألفاً فى :

المراة والكماة وفاس وراس :-

قال ابن جنى : وعلى ذلك قولهم : المراة والكماة بالألف يريدون : " المرأة والكمأة " ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين ، والهمزتان بعدهما مفتوحتان ، صارت الفتحتان اللتان فى الهمزتين كأنهما فى الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لما قدرت حركتاهما فى غيرهما كأنهما ساكنتان ، فصار التقدير فيهما مرأة وكمأة ثم خففتا فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما ، فقالوا : مراه وكماة ، كما قالوا فى " فأس " و " رأس " لما خففتا : فاس وراس .. (٣)

قال سيبويه : " وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً ، وذلك قولك فى رأس وبأس وقرأت : راس وباس وقرات .. ومثل قولك فى المرأة : المرة ، والكمأة : الكمة ، وقد قالوا : الكماة ، والمراة ومثله قليل . (٤)

قال الشاعر :-

فى أى يومى من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر (٥)

---

(١) شرح شواهد الشافية ٣٢٢/٤ .

(٢) سر الصناعة ٧٧/١ ، نزهة الطرف لابن هشام ١٧٠ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ٧٦/١ ، والمحتسب ٦٩/١ ، شرح المفصل ٩٧/٥ ، ١١١/٩

(٤) الكتاب ٥٤٣/٣ ، ٥٤٥ بتصرف ، نزهة الطرف لابن هشام ص ١٥٣

(٥) الرجز للإمام على بن أبي طالب فى ديوانه ٧٩ ، وحماسة البحترى ٣٧ ، وللحارث بن المنذر الجرمى فى شرح شواهد المغنى ٦٧٤/٢ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٤/٢ ، والخصائص ٩٤/٣ ، والجنى الدانى ٢٦٧ ، وشرح الأشمونى ٥٧٨/٣ ، والمحتسب ٣٦٦/٢ ، ومغنى اللبيب ٢٧٧/١ ، والممتع فى التصريف ٣٢٢/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٣ ، ولسان العرب (قدر) .

=

يقول ابن جنى : أعنى فتح راء " يقدر " فهذا طريق تجاور الألفاظ وهو باب [1] .

وقال السيوطى : الأصل : " يقدر " بالسكون – ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك ، والمتحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره ، أبدلوا الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة ، يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع إلا بعد فتحة . [2]

قلب الواو والياء همزة فى أوائل ، وعيائل ، وسياند بسبب مجاورة الطرف :

من أثر الجوار قلب ثانى اللينين اللذين بينهما ألف مفاعل همزة ، سواء كان الحرفان واوين ، أو يائين أو مختلفين ، فمثال الواوين : أوائل : جمع أول ، والأصل أواول ، وقعت الواو ثانى حرفى علة بينهما ألف مفاعل فوجب قلبها همزة ومثال الياءين : عيائل : جمع عيل ، ونيائف : جمع نيف ، والأصل فيهما : عيايل ، ونيايف ، وقعت الياء ثانى حرفى علة بينهما ألف مفاعل ، فوجب قلبها همزة ، وكذلك خيائر جمع خير ، ومثال المختلفين : سيائد ، وصيائد وبوائع : والأصل فيها : سيود ، وصيود ، وبيوع اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وتدغم الياء فى الياء ، وعلة القلب فيما سبق : إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف ، وفى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا [3] .

ولهذا إذا وقع الحرف المذكور فى صيغة مفاعيل لا يقلب لبعده عن الطرف نحو طواويس جمع طاووس .

قال ابن يعيش : " قال أبو عثمان : سألت الأصمعى : كيف تكسر العرب " عيلا " فقال يهمزون كما يهمزون فى الواوين ، وهذا نص الخليل وسيبويه : فان بعدت هذه الحروف عن

=والشاهد فيه قوله : " لم يقدر " حيث جاء ما ظاهره أن " لم " نصبت الفعل المضارع بعدها ، وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونونت ، وقال ابن جنى : أراد : أيوم لم يقدر أم يوم قدر ثم خفف همزة " أم " فحذفها ، وألقى حركتها على راء يقدر ، فصار تقديره " أيوم لم يقدر م . ثم اشبع فتحة الراء ، فصار تقديره : أيوم لم يقدر ام فحرك الألف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار تقديره : يقدر أم ، واختار الفتحة إتباعاً لفتحة الراء ... " مغنى اللبيب ٢٧٧/١

[1] الخصائص ٩٥/٣ .

[2] الأشباه والنظائر ١٥/٢ .

[3] توضيح المقاصد والمسالك ١٦/٦ .

الطرف بأن فصل بينها وبينه ياء أو غيره لم تهمز نحو : طاووس " طواويس" وناووس ، ونواويس " ، لأن الموجب للقلب الثقل مع القرب من الطرف ، فلما فقد أحد وصفى العلة وهو مجاورة الطرف لم يثبت الحكم ، فأما قوله :

وكحل العينين بالعواور [1]

فان الواو لم تهمز وان جاورت الطرف فى اللفظ ؛ وذلك من قبل أنها فى الحكم والتقدير متباعدة ؛ لأن ثم ياء مقدرة فاصلة بينها وبين الطرف ، والتقدير : عواوير كطواويس ؛ لأنه جمع عوار ، وحرف العلة إذا وقع رابعاً فى المفرد لم يحذف فى الجمع بل يقلب ياء إن كان غير نحو حملاق ، وحمالیق ، وجرموق وجراميق .. " [2]

وقال فى موضع آخر : " أعلم أن " ألف الجمع فى مفاعل وفواعل متى اكتنفتها واوان كانت الثانية مجاورة للطرف ليس بينه وبين الطرف حاجز ، فإنهم يقلبون الواو الثانية همزة نحو قولهم : أوائل ، والأصل : أواول لأن الواحد أول ، أفعل مما فاؤه وعينه واو وهم يكرهون اجتماع الواوين والألف من جنسهما فشبهوا اجتماعهما هنا باجتماعهما فى أول الكلمة فكما يقلبون فى واصلة وواصل كذلك يقلبون ههنا إلا أن القلب ههنا وقع ثابتاً لقربه من الطرف ، وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره فلذلك قدروا الواو فى " أواول " طرفاً إذ كانت مجاورة للطرف فهمزوها كما همزوا فى كساء ورداء ، وإن اكتنفها ياءان أو ياء وواو فالخليل وسيبويه [3] يريان همزها ويقلبان ذلك على الواوين لمشابهة الواو والياء ، والأصل الواوان ، وأبو الحسن لا يرى

---

[1] الرجز للعجاج فى الخصائص ٣٢٦/٣ ، وليس فى ديوانه ، ولجندل بن المثنى الطهوى فى شرح أبيات سيبوية ٤٢٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٧٤/٥ ، وشرح شواهد الشافية ٤٧٤/٤ ، والمقاصد النحوية ٥٧١/٤ ، وبلا نسبة فى الانصاف ٧٨٥/٢ ، أوضح المسالك ٣٧٤/٤ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٧٧١/١ ، وشرح الأشمونى ٢٩٠/٤ ، وشرح الشافية ١٣١/٣ ، وشرح المفصل ٧٠/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، والكتاب ٣٧٠/٤ ، والمحتسب ١٠٧/١ ، ٣٧٠/٤ ، والممتع ٣٣٩/١ .

والشاهد فيه " تصحيح واو " العواور " الثانية ، لأنه ينوى الياء المحذوفة ، والواو إذا وقعت فى هذا الموضع لا تهمز لبعدها عن الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولو لم تكن منوية فيه للزم همزها ، كما همزت : أواول فقيل : أوائل فى جمع أول .

[2] شرح المفصل ٩١/١٠، ٩٢ ، الإنصاف ٧٨٦/٢ ، ٧٨٧ .

[3] شرح المفصل ٩١/١٠ ، وكذلك ص ٦٦ من نفس الجزء .

الهمز إلا فى الواوين لثقلهما ، ولا يهمز فى الياءين ولا مع الواو والياء ، وقياس قوله : إن اجتماع اليائين فى أول الكلمة أو الواو والياء لا يوجب همز أحدهما فاجتماع اليائين فى قولهم " بين " اسم موضع ، والياء والواو فى قولهم " يوم " فكما لا يهمز هناك كذلك لا يهمز ههنا واحتج بقول العرب فى جمع " ضيون " وهو ذكر السنانير " ضياون " من غير همز والمذهب الأول لما ذكرناه من أن الهمز فيه بالحمل على كساء ورداء وشبهه به من جهة قربه من الطرف ، ووقعه بعد الألف الزائدة ، لا فرق بين الواو والياء فكذلك ههنا ، وإن كان فى الواو أظهر ... " أ . هـ .

قلبت الواو الثانية همزة لمجاورتها الطرف الذى هو محل التغيير وما ذلك إلا بأثر الجوار للطرف ..

٣ - وولى أنثى الأوأل :

اختلف الصرفيون فى " وولى " أنثى الأوأل ، هل تقلب الواو الأولى همزة جوازاً أو وجوباً ؟ على مذهبين :-

المذهب الأول : ذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه إذا اجتمع واوان فى أول الكلمة ، وكانت الثانية بدلاً من همزة نحو : وولى مخفف وؤلى أنثى الأوأل ، جاز قلب الواو الأولى همزة نظراً إلى الحال ، وهو كون الثانية واواً ، فتقول : أولى ، وجاز إبقاؤها واواً نظراً إلى الأصل ، وهو كون الثانية فى الأصل همزة فتقول : وولى " [1]

حكى أبو حيان عن المازنى أنه قال : " وإذا بنيت من " الوأى " اسماً على وزن " فعل " قلت : وؤى ، فإذا سهلت الهمزة يابدالها واواً فقلت : ووى ، جاز إبدال الأولى همزة ... " [2]

المذهب الثانى : ذهب الخليل ، وسيبويه إلى أنه إذا اجتمع واوان فى أول الكلمة وكانت الثانية مبدلة من همزة مثل : وولى مخفف وؤلى ، وجب قلب الواو الأولى همزة فتقول : أولى ، نظراً

---

[1] ينظر : مذهب المازنى فى : المسائل البغداديات ص ٩١ ، وشرح الشافية للرضى ٧٧/٣ ، والارتشاف ٢٥٦/١ .

[2] ينظر : الارتشاف ٢٥٦/١ .

إلى الحال ، وذلك لأنه لو لم تقلب الهمزة واواً ، وجب أن لا تهمز الواو الأولى ، لاستثقال اجتماع الهمزتين .. " [1]

قال سيبويه : " وإذا التقت الواوان أولاً أبدلت الأولى همزة ، ولا يكون فيها إلا ذلك ، لأنهم لما استثقلوا التى فيها الضمة فأبدلوا وكان ذلك مطرداً ، إن شئت أبدلت ، وإن شئت لم تبدل ، ولم يجعلوا فى الواوين إلا البدل ، لأنهما أثقل من الواو والضمة ، فكما اطرد البدل فى المضموم كذلك لزم البدل فى هذا ... وسألت الخليل عن " فعل " من " وأيت " فقال : وؤى كما ترى ، فسألته عنها فيمن خفف الهمز فقال : أوىّ كما ترى فأبدل من الواو همزة ، فقال : لابد من الهمزة ، لأنه لا يلتقى واوان فى أول الحرف .." [2]

وذكر الرضى أن هذا مذهب الكوفيين فى أولى ، فإن أصله عندهم " وؤلى ، فخففت الهمزة بقلبها واواً فصار : وولى ، ثم قلبت الواو الأولى همزة وعليه جاءت قراءة قالون " عاد لؤلى .. " [3] بالهمز عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف " . [4]

وقد رد المازنى على الخليل بأن الواو فى مثله عارضة غير لازمة ؛ لأن التخفيف للهمزة فى مثله غير واجب ، فيجوز أوى ، ووى ، لضمة الواو لا لاجتماع الواوين [5]

هذا وقد اختار مذهب المازنى أكثر المتأخرين ، فاختاره ابن مالك حيث قال : " ولو كانت الثانية بدلاً من همزة كـ " الوولى " مخفف " الوؤلى" أنثى " الأوأل " أى الآجأ لم يجب إبدال الأولى ، لأن الثانية واو فى اللفظ همزة فى النية .. " [6]

---

[1] الكتاب ٣٣٣/٤ ، وشرح الشافية للرضى ٧٧/٣ ، والارتشاف ٢٥٦/١ .

[2] الكتاب ٣٣٣/٤ .

[3] من الآية ٥٠ فى سورة النجم ، وتنظر قراءته فى : السبعة فى القراءات لابن مجاهد٦١٥ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٩٦/٢ .

[4] ينظر : شرح الشافية للرضى ٧٦/٣ ، ٧٧ .

[5] ينظر : المسائل البغداديات ص ٩١ ، وشرح الشافية للرضى ٧٧/٣ .

[6] ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٨٩/٤ .

١ - وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [١] :

فى قراءة أبى حية النميرى " يؤقنون " بالهمز . [٢]

قال البيضاوى : " وقرئ " يؤقنون " بقلب الواو همزة لضم ما قبلها إجراء لها مجرى المضمومة فى وجوه ووقتت ، ونظيره : لحب المؤقدان إلى مؤسى ... أ.هـ " . [٣]

وقال الزمخشرى : " فى سورة البقرة عند قوله تعالى " يوقنون " حيث قرأ أبو حية النميرى " يؤقنون " بالهمز، قال فى الكشاف : " وقرأ أبو حية النميرى " يؤقنون " بالهمزة جعل الضمة فى جار الواو كأنها فيه فقلبها قلب واو وجوه ووقتت ، ونحوه : " لحب المؤقدان " إلخ ، قال أبو على فى الحجة عن الأخفش قال : كان أبو حية النميرى يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة وينشد البيت : لحب المؤقدان إلى مؤسى .. الخ . ، وتقرير ذلك : أن الحركة لما كانت تلى الواو فى موسى صارت كأنها عليها والواو إذا تحركت بالضم أبدلت منها الهمزة [٤] انتهى .

٢ - وقوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى﴾ [٥] :

فى قراءة من قرأ : " وأنه أهلك عاداً الولى " .

استشهد النحاة ببيت جرير : أحب المؤقدين إلى مؤسى ..

على إبدال الهمزة من الواو الساكنة المضموم ما قبلها فى " المؤقدين ومؤسى " لمجاورتها للضمة التى قبلها فكأنها مضمومة ، والواو المضمومة يجوز إبدالها همزة نحو : أجوه فى وجوه ، وأقتت فى وقتت ... وقد حملت قراءة قالون بالهمز فى قوله تعالى : " وأنه أهلك عاداً الولى " على قول جرير السابق ، هذا إذا ثبت بها رواية ، وقد ذكر أبو حيان أنه توجيه شاذ . [٦]

---

[١] الآية ٤ فى سورة البقرة .

[٢] المغنى ٦٨٤/٢ ، الأشباه والنظائر ١٢/٢ ، الدر المصون ١٠١/١ .

[٣] تفسير البيضاوى ص ٩ ، شرح شواهد الكشاف ٣٦٥/٤ .

[٤] شرح شواهد الكشاف ٣٦٥/٤ ، وينظر أيضاً الخصائص ١٧٥/٢ .

[٥] الآية ٥٠ فى سورة النجم .

[٦] البحر المحيط ١٦٩/٨ ، والتبيان ٤٣٧/١ ، شرح شواهد الكشاف ٣٦٥/٤ .

قال ابن عصفور : " فإن قيل : الذى يدل على أن العين من " أول " همزة قراءة من قرأ : " وأنه أهلك عاداً الؤلى " فتكون همزة العين دالة على أن الأصل الهمزة : قيل : القراءة شاذة ، وإذا ثبت بها رواية فقياسها أن تحمل على قول الشاعر :

أحب المؤقدين إلى موسى وجعدة إذ أضاءهما الوقود

وذلك أنه أبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة ؛ لأن الحركة فى النية بعد الحرف ، فكأن الضمة فى الواو ، فثبت أنه لا يمكن أن يكون من " وألت " . [1]

٥ – وفى الحديث : " ارجعن مأزورات غير مأجورات " [2]

قال ابن هشام : " وفى الحديث : " ارجعن مازورات غير مأجورات " والأصل : موزورات بالواو لأنه من الوزر.. " [3]

وقال أبو البقاء العكبرى : " والقول فى الجوار مشهورة عندهم فى الإعراب ، وقلب الحروف ببعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك ... ومن قلب الحروف قوله عليه الصلاة والسلام : " ارجعن مأزورات غير مأجورات " والأصل موزورات ولكن أريد التآخى ... " [4]

٦– أحب المؤقدين إلى مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقود [5]

---

[1] الممتع ٥٦٥/٢ .

[2] مغنى اللبيب ٦٨٤/٢ ، سنن ابن ماجه " كتاب الجنائز" حديث رقم ٥٧٨ ، السنن الكبرى للبيهقى ٧٧/٤ ، ١٧٦/٦ ، شرح السنة للبغوى٤٦٥/٥ ، ٢٩٦/٨ ، كنز العمال ٤٢٥٨١ ، ٤٢٦٠٧ ، ٤٢٩٨٧ ، الترغيب والترهيب ٤٥٩/٤ ، كشف الخفاء ١١٧/١ ، الأشباه والنظائر ١٢/٢ .

[3] مغنى اللبيب ٦٨٤/٢ .

[4] إملاء ما من به الرحمن ٢٠٩/١ ، شرح المفصل ١٩/١٠ .

[5] البيت من الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٢٨٨ ، والأشباه والنظائر ٩٢/٢ ، ٧٤/٨ ، والخصائص ١٧٥/٢ ، ٤٦/٣ ، ١٤٩ ، ٣١٩ ، وشرح شواهد الشافية ٤٣٠/٤ – ٤٣٢ ، وشرح شواهد المغنى ٩٦٣ ، والمحتسب ٤٧/١ وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٧٩/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٤ ، ومغنى اللبيب ٦٨٤/٢ ، والمقرب ١٦٣/٢ ، والممتع فى التصريف ٩١/١ ، ٣٤٢ ، ٥٦٥/٢ ، والبحر المحط ١٦٩/٨ ، واللسان " سوق "

والبيت من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ، وموسى ابنه ، وجعدة بنته كانا يوقدان نار القرى .. وورد فى اللسان (سوق) بروايات مختلفة ..

والشاهد فيه : همز الواو فى " المؤقدين " و " مؤسى " لأنه قدر ضمة الميم على الواو ، وهذا غير قياسى .. فاستشهد النحاة بهذا البيت على إبدال الهمزة من الواو الساكنة المضموم ما قبلها فى المؤقدين ومؤسى " لمجاورتها للضمة التى قبلها ، فكأنها مضمومة ، والواو المضمومة يجوز إبدالها همزة نحو: أجوه فى وجوه ، وأقتت فى : وقتت ، وقالوا فى المؤقدين ومؤسى ، لم تكن مضمومة ، لكنها لما جاورت الضمة قبلها أعطيت حكم الواو المضمومة فهمزت لأن الشئ قد يعطى حكم الشئ إذا جاوره .. " .

باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة :

إذا التقت همزتان فى كلمة فالذى يبدل منهما هى الثانية لأن الثقل حصل بها ولا تخلو الهمزتان

من أن تكون : الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أو تكون الأولى ساكنة ، والثانية متحركة ، أو يكونان متحركين أو يكونا ساكنين ، وهذا متعذر .

حكم الحالة الأولى :

إذا اجتمعت همزتان فى كلمة وتحركت الأولى ، وسكنت الثانية وجب قلب الثانية حرف مد مجانس لحركة الأولى " وما ذلك إلا بأثر الجوار والمجاورة فإذا كانت الأولى مفتوحة والثانية ساكنة وجب قلبها ألفاً نحو : آمن ، آوى ، آثر ، آدم ، آثار ، آذر ، آخر ، آدر ، آصال ، والأصل أأمن ، وأأوى ، وأأثر ، وأأذر ، وأأخر ، وأأدر ، وأأصال : وقعت الهمزة الثانية ساكنة بعد همزة مفتوحة فوجب قلبها ألفا " . [1]

وإذا كانت الأولى مكسورة ، والثانية ساكنة ، وجب قلبها ياءً نحو : إيمان ، وإيثار ، والأصل فيهما : إئمان ، وإئثار : وقعت الهمزة الثانية ساكنة بعد كسر فوجب قلبها ياءً .

يقول ابن جنى : " ومتى اجتمعت همزتان وانكسرت الأولى منهما قلبت الثانية ياءً البتة ، وكان البدل لازماً ، وذلك قولك : إيمان ، وإيلاف ، وإيناس ، وأصله : إئمان ، وإئلاف ، وإئناس

---

[1] ينظر : شرح الألفية للمرادى ٢٣/٦ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٦١/٤ ، وشرح التصريح ٣٨٧/٥ ، وشرح الأشمونى ٢٩٨/٤ ، وشرح الشافية ٥٣/٣ .

. فقلبت الثانية ياء البتة لانكسار ما قبلها ، ولم يجز التحقيق لاجتماع الهمزتين فقس على هذا. ".[1]

وإنما قلبت الثانية ياءً دون الأولى ؛ لأن الثقل حصل بها ، ولم يحدث الثقل إلا باجتماعهما فكان من أثر هذا الجوار أن أبدلت الثانية ياءً لأجل التخفيف .

وإن كانت الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة ، وجب قلبها واواً نحو : أومن ، وأوثر ، والأصل أأمن وأأثر ، وقعت الهمزة الثانية ساكنة بعد همزة مضمومة ، فوجب قلب الثانية واواً.[2]

الحالة الثالثة : وهى أن تتحرك الهمزتان معاً :

الهمزتان الملتقيتان فى كلمة واحدة وهما متحركتان إما أن تقعا فى الطرف أو فى غير الطرف ، فإن وقعتا فى الطرف وجب قلب الثانية ياء مطلقاً سواء سكنت الأولى أو تحركت بأى حركة وأمثلة هذا النوع كلها فرضية ، وإن وقعتا فى غير الطرف قلبت الثانية واوا فتبدل ياءً فى ثلاثة مواضع :

الأول : أن تكون الثانية مكسورة سواء فتحت الأولى مثل : أيمة جمع إمام على وزن " أفعلة " والأصل " أئمة " قلبت الهمزة المكسورة ياءً .. نقلت كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها ثم أدغمت الميمان فصارت أئمة فوجب قلب الثانية المكسورة ياء فصارت أيمة . [3]

اجتماع الواو مع الياء فى كلمة واحدة :

إذا اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة أو ما هو فى حكم الكلمة واتصلا وكان السابق ساكناً متأصلاً فى الذات والسكون ، وجب قلب الواو ياءً وإدغامها فى الياء [4] سواء أكانت الواو حرفاً أصليا أم زائداً ، وسواء أكانت متقدمة على الياء أم متأخرة عنها مثل سيد وميت ، فأصلهما سيود وميوت اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة ، والسابقة منهما متأصلة فى الذات والسكون فوجب قلبها ياءً ، وإدغام الياء فى الياء وإنما قلبت الواو فى هذا الموضع ياءً ، ولم تقلب الياء واوا ؛

---

[1] سر صناعة الإعراب ٧٣٨ ، وأوضح المسالك ٢٦١/٤ ، شرح التصريح ٣٨٩/٥.

[2] شرح الشافية ٥٣/٣ ، شرح التصريح ٣٩٠/٥ .

[3] شرح التصريح ٣٩١/٥ ، شرح الشافية ٥٨/٣ .

[4] المنصف لابن جنى ١٧/٢ ، ١٨ ، وشرح الشافية للرضى ١٣٩/٣ ، وشرح الألفية للمرادى ٤٨/٦ ، وشرح التصريح ٤١٣/٥ ، شرح المفصل ٩٦/١٠ .

لأن الياء أخف من الواو فلما اجتمعتا وجب الإدغام ، وإنما وجب قلب الأثقل إلى الأخف تقدم أو تأخر لأن قلب الواو إلى الياء أكثر فى الكلام من قلب الياء إلى الواو للخفة التى ذكرنا ، ولأن مخرج الياء أمكن من مخرج الواو ، ولأن الياء من وسط اللسان والحرف المتوسط أمكن وأولى أن يرد غيره عليه . [1]

(إعلال صيم وقيم) :

ومن ذلك ــ أى التأثر بالمجاورة ــ إعلال صيم وقيم للقرب من الطرف مع تصحيح صوام وقوام .

قال ابن يعيش : " ومن ذلك قولهم " صيم وقيم " فى جمع : صائم وقائم وفى هذا الجمع وجهان:أجودهما : صوم وقوم ، بإثبات الواو وعلى الأصل ، والوجه الآخر : صيم وقيم ، بقلب الواو ياء ؛ والعلة فى جواز القلب فى هذا الجمع أن واحدة قد أعلت عينه نحو : صائم وقائم ، والجمع أثقل من الواحد ، وجاورت الواو الطرف فقلبوا الواو ياء كما قلبوها فى عصى وعتى ، وربما قالوا : صيم وقيم كما قالوا : عصى وحقى ، قال الشاعر :

فبات عذوبا للسباء كأنما يوائم رهطا للعروبة صيما [2]

فهذا الإبدال فى " صيم وقيم " نظير الهمز فى " أوائل وعيائل فى كون الإعلال فيهما للقرب من الطرف ، والذى يدل على أن القلب فى " صيم " للمجاورة أن حرف العلة إذا تباعد عن الطرف لم يجز القلب نحو : صوام فقلبوا الواو فى صوم وقوم ياء لمجاورة الطرف على حد قلبهما فى عصى وحقى . [3]

---

[1] شرح الشافية للرضى ١٣٩/٣ ، وشرح ابن يعيش ١١٣/١٠ ، توضيح المقاصد ٤٨/٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٥٥ ، وأوضح المسالك ٢٧٤/٤ .

[2] لم أقف على نسبة هذا البيت ، ومحل الاستشهاد فيه قوله " صيما " بكسر الصادر وفتح الياء المثناة مشددة فى جمع صائم على عدة جموع : الأول " صوام " بضم الصاد المهملة وتشديد الواو مفتوحة ، الثانى : صيام : كالأولى ، وبدل الواو ياء ، الثالث : صوم : بضم الصاد ، وتشديد الواو مفتوحة بزنة " ركع " ، الرابع : " صيم " كالذى قبله مع قلب الواو ياء لقربها من الطرف ، الخامس : صيم ــ بكسر الصاد المهملة مع تشديد الياء وهذا عن سيبويه ، وإنما كسروا الصاد لمكان الياء ، السادس : صيام بزنة كتاب ، السابع : صيامى بزنة سكارى ــ وهذا الجمع نادر . شرح المفصل ٩٣/١٠ وهامشه .

[3] شرح المفصل ٩٣/١٠ وكذلك ص ٦٦ من نفس الجزء .

عصى وقفى :

من مواضع قلب الواو ياءً : أن تقع الواو لام " فعول " جمعاً فيجب قلبها ياءً نحو : جثى ، عصى جمع عصا ، وقفى جمع قفا ، ودلى جمع دلو ، ونجى ـــ السحاب الذى أريق ماؤه ـــ جمع نجو ، ونحى جمع : نحو ، وأبى جمع أب ، وأخى جمع أخ ، والأصل : جثوو ، وعصوو ، وقفوو ، ودلوو ، ونجوو ، ونحوو ، وأبوو ، وأخوو ، وقعت الواو لام فعول جمعا فوجب قلبها ياء لثقل الواوين مع خلو الواو فى الجمع فصارت : عصوى ، وقفوى ، ودلوى ، ونجوى ، ونحوى ، وأبوى ، وأخوى .

اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون ، فوجب قلب الواو ياء ثم إدغام الياء فى الياء ، فصارت : عصى ، ودلى : وقفى ، ونجى ، ونحـــى ، وأبى ، وأخـــى ، ثم كسرت ضمة العين لمناسبة الياء فصارت عصى ، وقفى ، ونجى ، ودلى ، وأبى وأخى .

قال ابن جنى : " وكل جمع كان على " فعول " ولامه واو ، قلبت ياء تخفيفاً ، وذلك نحو : عصى ودلى وحقى ، وأصله عصوو ، ودلوو ، وحقوو ، فقلبت الواو لما ذكرنا ، وربما خـــرج بعض ذلك على أصله مصححا غير معل ، قال الشاعر :

أليس من البلاء وجيب قلبى وإيضاعى الهموم مع النجو

فأحزن أن تكون على صديق وأفرح أن تكون على عدو

وحكى سيبويه عن بعض العرب أنه قال : " إنكم لتنظرون فى نحو كثيرة . وحكى أبو حاتم عن أبى زيد : فى الصدر بهو وجمعة بهو وبهى ، وحكى ابن الإعرابى أب وأبو وأخ وأخـــو ، وابـــن وبنو. [1]

وإنما وجب قلب الواو ياءً إذا وقعت لام فعول جمعاً ، لقربها من الطرف الذى هو محـــل التغيير فللقرب أثر واضح فى وجوب هذا القلب وأيضاً لثقل الجمع .

إبدال الدال من تاء الافتعال :

تبدل الدال وجوباً من تاء الافتعال وما تصرف منه ، إذا كانت فاؤه دالاً ، أو ذالاً أو زاياً مثل : ازدجر ، وازدحم ، وازدجر والأصل : ازتجر ، وازتحم ، وازتجر ... وإنما وجب إبدال التاء دالاً بعد هذه الأحرف لثقل النطق بعده ؛ لأن الزاى والدال والذال حروف مجهـــورة ، والتـــاء

---

[1] التصريف الملوكى ص ٥١ ، ٥٢ ، الكتاب ٣٨٣/٤ : ٣٨٥ ، شرح المفصل ١٠/١٠ ، ٢١ ، ٦٦ ، ١١٠ ، وشرح الشافية ٣٠٥/١ ، والممتع ٥٥١ ، وأوضح المسالك ٣٩١/٤ .

مهموسة فاستثقلوا مجاورة المهموس للمجهور ، وأبدلوا من التاء حرفا من مخرجه مجهوراً ، وهو الدال ليخف عليهم النطق به ... " . (١)

إبدال الطاء من تاء الافتعال :

تبدل تاء الافتعال طاءً وجوباً إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، وتسمى هذه الأحرف الأربعة أحرف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى ... تقول فى : افتعل من الصبر والصلح : اصطبر واصطلح ، والأصل : اصتبر واصتلح ، وقعت التاء فى افتعل بعد الصاد فوجب قلبها طاءً ، وإنما أبدلت تاء الافتعال إثر المطبق لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين فى الصفة إذ التاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء . (٢)

فحروف الإطباق هى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والعلة فى أنه لم ينطق بناء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التى ذكرها ، وهى حروف الاطباق ، أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف ، كما قالوا فى مصدق : خزدق ، وفى مصدر : مزدر ، فأبدلوا من الصاد وهى مهموسة حرفا من مخرجها يقرب من الدال ، وهو الزاى

لتوافقها من الجهر ... " . (٣)

فإرادة تجنيس الصوت ، وتقريب الحرف من الحرف سببه الجوار .

اسم المفعول من الثلاثى الأجوف :

يأتى اسم المفعول من الأجوف الواوى نحو : قال ، وصان وقاد على : مقول ، ومصون ومقود والأصل فيها : مقوول ، ومصوون ، ومقوود بزنة مفعول ، نقلت حركة العين وهى

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٦٦ ، وشرح الألفية للمرادى ٨٢/٦ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٩٤/٤ ، وشرح التصريح ٤٤٩/٥ ، وشرح الأشمونى ٣٣٢/٤ ، وشرح الشافية ٢٢٧/٣ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٦/٥ ، شرح الشافية ٢٢٦/٣ .

(٣) المنصف لابن جنى ٣٢٤/٢ وكذلك شرح المفصل ٤٦/١٠ ، أوضح المسالك ٢٩٥/٤ .

الضمة إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان (واوان ساكنان) هما عين الكلمة بعد سلب حركتها ، وواو مفعول ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، وقد اختلف العلماء فى المحذوف :

ذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الساكن الثانى ، وهو واو مفعول ، ويرى الأخفش : أن المحذوف الساكن الأول ، وهو عين الكلمة وعلى هذا فمقوول تصير على كلا الرأيين إلى " مقول : بزنة " مفعل " عند سيبويه ، و " مفول " عند الأخفش . [1]

قال الشيخ خالد : " المسألة الرابعة : صيغة مفعول : تعل بالنقل والحذف ويجب بعد النقل فى ذوات الواو ــ حذف إحدى الواوين ، لالتقاء الساكنين ، والصحيح عند سيبويه أنها الثانية لما ذكرنا من أنها زائدة ، وقريبة من الطرف ، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة ، لأن العين كثيراً ما يعرض لها الحذف فى غير هذا الموضع ، فحذفها أولى ... " [2]

فالراجح حذف الواو الثانية لزيادتها ، وقربها من الطرف الذى هو محل التغيير فللجوار والمجاورة من الطرف أثر فى ترجيح حذف الواو الثانية .

المصدر الموازن لـ " إفعال واستفعال " :

من أثر الجوار حذف الألف الثانية من المصدر الموازن لـ " إفعال واستفعال " مثل : إقامة ، واستقامة " والأصل : إقوام ، واستقوام : نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فتحركتا بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلهما بحسب الآن فوجب قلب الواو ألفاً فصارت : إقاام واستقاام ، فالتقى ساكنان : الألف المنقلبة عن عين الفعل ، وألف المصدر فيجب حذف أحدهما ، ويعوض عنه بالتاء فصارت : إقامة واستقامة .

---

[1] الكتاب ٣٤٨/٤ وشرح الشافية ١٤٧/٣ ، والممتع لابن عصفور ٤٦٩/٢ ، وأوضح المسالك ٤٠٣/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٦١ ، وشرح التصريح ٤٦١/٥

[2] شرح التصريح ٤٦١/٥ ، والكتاب ٣٤٨/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١٠ أوضح المسالك ٤٠٣/٤

وقد اختلف العلماء فى الألف المحذوفة : فذهب الخليل وسيبويه ، وجمهور البصريين إلى أن المحذوف هى الألف الثانية ، ويرى الأخفش والفراء : أن المحذوف هو الألف الأولى المنقلبة ألفاً عن عين الكلمة .. [1]

والراجح والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقربها من الطرف.

حذف الحرف الزائد :

إذا كان الفعل على وزن " أفعل " مثل أكرم وجب حذف الهمزة من المضارع ، واسم الفاعل واسم المفعول ، تقول فى المضارع : أكرم وتكرم ويكرم ونكرم ومكرم ومكرم ، والأصل : أؤكرم ، ونؤكرم ، وتؤكرم ، ويؤكرم ، ومؤكرم ومؤكرم ، فحذفت الهمزة فى الجميع ومثل ذلك الفعل أحسن.

والسر فى حذف الهمزة من المضارع والوصف الاستثقال وكراهة اجتماع الهمزتين فأصل " أكرم " : أؤكرم " فكرهوا اجتماع الهمزتين فى أول المضارع فحذف الثانى ، ثم حمل غير المبدوء بالهمزة عليه ، وحمل اسم الفاعل والمفعول على الفعل المضارع . [2]

فحذف همزة " أفعل " فى المضارع والوصف الاستثقال

وكراهة اجتماع وتجاوز الهمزتين ، وما ذلك إلا لأثر الجوار ، فلو لم تتجاور الهمزتان لما حذف منهما شئ ..

حذف العين :

تحذف العين فى نوعين من الألفاظ هما : الفعل الأجوف ، ومضعف الثلاثى المجرد ، وسبب الحذف : هو الاستثقال أو التخلص من التقاء الساكنين .

---

[1] توضيح المقاصد للمرادى ٦٤/٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٦٠ ، وشرح التصريح ٤٥٩/٥ ، وشرح الأشونى ٣٢٣/٤ ، وشرح الشافية ١٥١/٣ ، وشرح المفصل ٦٧/١٠ .

[2] أوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، وشرح التصريح ٤٦٥/٥ .

النوع الأول : الفعل الأجوف :

تحذف عينه إذا كانت معلة واللام ساكنة سواء أكان سكون اللام ناشئاً من بناء الأمر مثل : صم وقل ، والأصل فيهما : أصوم وأقول : نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك الصاد والقاف بالضم فصارت قول فالتقى ساكنان الواو وسكون البناء فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين فصارت " قل " على وزن " فل " وهذا الحذف يراعى عند الوزن [1] أم من المجزوم فى المضارع مثل : لم يصم ، والأصل لم يصوم ؛ نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان الواو وسكون الجزم فحذفت الواو للتخلص من الساكنين وما ذلك إلا بأثر الجوار ..

حذف إحدى التاءين فى أول المضارع :

وذلك أنه إذا اجتمع تاءان مفتوحتان فى أول الفعل المضارع من باب " تفعل ، وتفاعل ، وتفعلل " إحداهما تاء المضارعة ، والثانية تاء الماضى الدالة على المشاركة أو المطاوعة ـــ جاز إثباتهما ، لكون الأصل عدم الحذف ، ولأن كل واحدة منهما وضعت لمعنى ، فلو حذفت احتمل فوت هذا المعنى ، مثل : تتزاحم ، وتتخاصم ، وتتقدم وتتأخر ، وتنزل ، فالأفعال السابقة صدرت بتاءين ، تاء المضارعة ، وتاء الصيغة فيجوز حذف إحداهما وإثبات الأخرى ؛ لأنه يتولد من اجتماعهما ثقل ، وهذا الثقل لا يرفع إلا بالإدغام أو الحذف ، ولا سبيل هنا للإدغام ؛ لأن أساسه سكون أول المثلين ، وحرف المضارعة إذا سكن وجب على المتكلم أن يبتدئ بالساكن وهو متعذر فى اللسان العربى ، فإذا كان الإدغام غير ممكن تعين الحذف لندفع به الثقل .

وقد وقع الحذف فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ [2] ، و ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى﴾ [3] وقوله تعالى : ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [4] والأصل فيها : " تتصدى ، وتتلظى ، وتترل " فحذف إحدى التاءين .

---

[1] الممتع لابن عصفور ٤٤٩/٢ ، شرح الشافية للرضى ١٦٩/٣ ، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محى الدين ٢٩٢/٤ .

[2] الآية ٦ فى سورة عبس .

[3] من الآية ١٤ فى سورة الليل .

[4] من الآية ٤ فى سورة القدر .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى التاء المحذوفة : فذهب سيبويه والبصريون إلى أن التاء المحذوفة هى الثانية ، والسبب فى ذلك أن الثقل حاصل بها ، فكانت أولى بالحذف ، ولأن الأولى زيدت للمضارعة ، فلو حذفت زال عن الفعل معنى المضارع واختل المعنى ، فلا ينبغى حذفها . [1]

وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة هى التاء الأولى لأنها طارئة على صيغة الفعل الماضى ، فكانت زائدة ، والزائد أولى بالحذف ، وقول الكوفيين : إن تاء المضارعة زائدة والتاء الثانية من صيغة الفعل فيه مغالطة ؛ لأن التاء الثانية زائدة أيضاً على بنية الفعل المجرد .

حذف الفاء :

وهو خاص بالفعل المثال الواوى الفاء ومصدره واللفيف المفروق : تحذف فاء المثال إذا كان الفعل ثلاثياً مجرداً مكسور العين فى المضارع كسراً ظاهراً ومقدراً [2] نحو : وعد يعد ، وصف يصف وعظ يعظ ، وصل يصل ، ورث يرث ، وزن يزن ، والأصل : يوعد ويوصف ، ويوعظ ، ويوصل ، ويورث ، ويوزن ، وقعت الواو بين الياء المفتوحة والعين المكسورة فوجب حذفها ..

فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر مثل : وعد يعد ، وصف يصف ، وكذلك يجب حذفها من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن " فعلة " ـــ بكسر أوله وسكون ثانيه ـــ وأن تكون التاء التى فى آخره هى تاء العوض عن الواو المحذوفة ، فيقال : عدة ، وصفة فى وعد ووصف .

---

[1] أوضح المسالك ٤/٤١٠ ، شرح الشافية ٣/٢٩١ .

[2] أوضح المسالك ٤/٤٠٦ ، شرح الأشمونى ٤/٣٤٠ ، وحاشية الصبان ٤/٣٤٠ ، وشرح التصريح ٥/٤٦٦ .

(باب الوقف)

هذا بكر ، ومررت ببكر :

قال ابن جنى : وعليه ـــ أيضاً ـــ أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها فى الوقف نحو : هذا بكر ، ومررت ببكر " ألا تراها لما جاورت اللام بكونهـــا فى العين لذلك كأنها فى الـــلام لم تفارقها ... " [1]

قال سيبويه : " هذا باب الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فيحـــرك ، لكراهيتـــهم التقاء الساكنين : وذلك قول بعض العرب : هذا بكر ـــ، ومن بكر ، ولم يقولوا : رأيت البكر ؛ لأنه فى موضع التنوين ، وقد يلحق ما بين حركته والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك فى كلامهم ، ومن ثم قال الراجز ـــ بعض السعديين :

أنا ابن ماوية إذا جد النقر [2]

أراد : النقر ، إذا نقر بالخيل ، ولا يقال فى الكلام إلا النقر ، فى الرفع وغيره .. " [3] .

وقال ابن هشام : " ولك فى الوقف على المحرك الذى ليس هاء التأنيث خمسة أوجه : .... والخامس : أن تقف بنقل حركة الحـــرف إلى مـــا قبلـــه ، كقـــراءة بعـــضهم : ﴿ **وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ** ﴾[4] وقوله : انا ابن ماوية إذ جد النقر .

وشروطه خمسة أمور (أيضاً) وهى : أن يكون ما قبل الآخر ساكنا ، وأن يكون ذلـــك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا يستثقل ، وان لا تكون الحركة فتحة ، وأن لا يؤدى النقل إلى بناء لا نظير له " [1]

---

[1] الخصائص ٣/٢٢٠ .

[2] الرجز لبعض السعديين فى الكتاب ٤/١٧٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩ ، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٤١٤ ، الإنصاف ٢/٧٣٢ ، وأوضح المسالك ٤/٣٤٦ وشرح التصريح ٢/٣٤١ ، ومغنى اللبيب ٢/٣٤ ، وهمع الهوامع ٢/١٠٧ ، ١٠٨ ، لسان العرب (حلق) .

الشاهد فيه قوله : " النقر " والأصل " النقر " فنقل الشاعر حركة الراء إلى القاف فى الوقف وهذا على لغة بعض العرب ..

[3] الكتاب ٤/١٧٣ .

[4] من الآية ٣ فى سورة العصر ، والجمهور على إسكان باء " الصبر " وكسرها قوم ، وهو على لغة مـــن ينقـــل الضمة والكسرة فى الوقف إلى الساكن قبلها حرصاً على بيان الإعراب . إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٩٣ .

الإدغـــام

إذا اجتمعت همزتان والأولى ساكنة والثانية متحركة ، فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية مثل : سآل ، ولآل ، ورآس ، والأصل سأأل ، ولأأل ، ورأأس ، فالتقت همزتان فى موضع العين الأولى ساكنة ، والثانية متحركة بالفتح وجب الإدغام فـصارت : ســآل ، ولآل ورأس ، مبالغة فى سائل اسم فاعل من سأل والثانية مبالغة لبائع اللؤلؤ ، والثالثة مبالغــة لبــائع الرؤوس . [٢]

ومن جوار المتحمل استقباح الخليل نحو " القنق " مع " الحمق " مع " المخترق يريد ما ورد فى أرجوزة رؤبة التى أولها :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق [٣]

وذلك لأن هذه الحركات قبل الروى المقيد لما جاورته ، وكان الروى فى أكثــر الأمــر وغالب العرف مطلقاً لا مقيداً صارت الحركة قبله كأنها فيه ، فكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء .." [٤]

قال التبريزى : " والتوجيه : حركة ما قبل الروى المقيد ، كقول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

ففتحة الراء هى التوجيه ، وكذلك كسرة ما قبل القاف فى قوله :

ألف شى ليس بالراعى الحمق

---

[١] أوضح المسالك ٣٤٥/٤ ، ٣٤٦ .

[٢] أوضح المسالك لابن هشام ٢٦٢/٤ ، شرح التـصريح ٣٩١/٥ ، وشــرح الأشمــونى ٢٩٨/٢ ، شــرح الشافية٥٥/٣

[٣] الرجز لرؤبة فى ديوانه ص ١٠٤ ، والأشباه والنظائر ٣٥/٢ ، وخزانة الأدب ٢٥/١٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، مغنى اللبيب ٣٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨/١ ، والمنصف ٣/٢ ، ٣٠٨ وهمع الهوامع ٣٦/٢ ، وبلا نسبة فى الخصائص ٢٦٠/٢ ، ٣٢٠ ، ورصف المبانى ص ٣٥٥ ، وسر صــناعة الإعــراب ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، ٦٣٩ ، وشرح الأشمونى ١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤/١ ، ٢٥ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، والكتاب ٢١٠/٤ ، وهمع الهوامع ٨٠/٢ ، ولسان العرب " هرجس ــ قيد ــ قتم ــ وجه " .

والشاهد فيه : أن ياء يقضى وواو يغزو يعدان بمثابة حرف الروى الذى لا يحذف ، كما أن القاف فى " المخترق " من هذا الشطر ، روى لا يحذف .

[٤] الخصائص ٢٢٠/٣ .

وكذلك ضمة ما قبلها فى قوله : شذابة عنها شذى الريح السحق

واجتماع الضمة مع الكسرة هنا أحسن من مجاورة الفتحة لواحدة منهما ، وسمى بذلك لأن حركة ما قبل الروى المقيد كأنها فيه ، فهو إذن مريب من الأقواء ، أى كأن له وجهين : أحدهما من قبله ، والآخر من بعده ، ألا ترى أنهم استكرهوا نحو المخترق ، والحمق كما استقبحوا نحو : مزود وأسود فى قول النابغة . [1]

***

[1] الكافى فى العروض والقوافى للتبريزى ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

الخاتمة

وتتضمن النتائج التالية :

- قد بين البحث أن النحو والصرف شأنهما شأن جميع المخلوقات يتأثران بالقرب والمجاورة ، لذا كان هذا البحث ضرورة لازمة لإثبات ذلك .
- أن القول فى أثر القرب والمجاورة مشهور عندهم فى الإعراب ، وقلب الحروف ببعضها إلى بعض ، والتأنيث وغير ذلك ، وليس بممتنع وقوعه فى القرآن الكريم لكثرته ، فقد جاء فى القرآن والشعر ، وهما المصدران الأساسيان فى تقعيد قواعد هذه اللغة .
- وأثر الجوار والمجاورة فى الأساليب النحوية والصرفية جعل النحويون له باباً ، ورتبوا عليه مسائل ثم أصلوه بقوله : " هذا جحر ضب خرب " .
- وقد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى فى أشياء يخالف فيها الثانى الأول فى المعنى ، كقولهم : جحر ضب خرب " ، وكقولهم · " إنى لآتيه بالغدايا والعشايا " والغداة لا تجمع غدايا ، ولكن جاز من أجل العشايا ، وهو كثير .
- أثبت البحث أيضاً صحة ما ذهب إليه العالم الجليل " العكبرى ٦١٦هـ " من أن المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثانى ، والثانى للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشمس طلعت ؛ وأنه لا يجوز فيه حذف التاء ، لما جاور الضمير الفعل ، وكذلك : " قامت هند " لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة ، أو ما كان ذلك إلا لأجل المجاورة .
- أثبت البحث أن العامل فى قولهم : قام زيد وعمراً كلمته " فى باب الاشتغال أنهم استحسنوا النصب بفعل محذوف لمجاورة الجملة اسماً قد عمل فيه الفعل .
- أثبت البحث أيضاً صحة ما ذهب إليه العالم الجليل " ابن يعيش ٦٤٣هـ " حيث قال : اختار البصريون فى باب التنازع إعمال الثانى ؛ لأنه أقرب إلى المعمول ، وليس فى إعمال تغيير المعنى ؛ إذ لا فرق فى المعنى بين إعمال الأول أو الثانى ، وتكتسب به رعاية جانبة القرب وحرمة المجاورة ، أو فروعى فيه جانب القرب وحرمة المجاورة ، مستدلاً على رعايتهم ذلك بأنهم قالوا:" جحر ضب خرب ، وماء شن بارد " فأتبعوا الأوصاف إعراب

ما قبلها ، وإن لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب ، والشن لا يوصف بالبرودة وإنما هو من وصف الجحر والماء ...

- أثبت البحث أيضا أن ابن هشام الأنصارى (٧٦١هـ) حاول إثبات الخفض على الجوار ومناوأته للعالمين الجليلين الشهيرين : أبي سعيد السيرافى (٣٨٥هـ) ، وابن جنى (٣٩٢هـ) ومحاجته إياهما فى إنكارهما الخفض على الجوار فى قولهم : " هذا جحر ضب خرب " ، وغير ذلك .
- أثبت البحث أن للمجاورة أثراً فى باب التوكيد ، ألا ترى أن " كلا " فى قول الشاعر :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم

أن " كلا " توكيد لمنصوب ، ولكنها جرت لمجاورة المضاف إليه مجرور .

- أثبت البحث أيضاً أثر القرب ومراعاة المجاورة واستدل عليه بقولهم : خشنت بصدره وصدر زيد " أى : أوغرته ، فأجازوا فى المعطوف وجهين : أجودهما : الخفض هنا حملاً على الباء ، وإن كانت زائدة فى حكم الساقط للقرب والمجاورة ، فكان إعمال الثانى فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد .
- ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قول الأخفش : إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لمجاورته المجزوم ، لضعف الأداة عن عملين ، والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه ، وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالجوار كما جر بالجوار فى قوله :

كبير أناس فى بجاد مزمل

والجزم أخو الجر ..

* أثبت البحث أيضاً أن ما حصل على ما قبله بسبب الجوار فى الأبواب الصرفية كثير جداً ، وما علل الإعلال والإبدال والحذف والإدغام من التخفيف بالحذف أو الإعلال أو الإبدال لاجتماع الثقلاء إلا بسبب الجوار والقرب من الطرف الذى هو محل التغيير ومن ذلك قلبهم الواو المجاورة للطرف همزة فى قولهم : " أوائل " كما لو وقعت طرفاً فى كساء وبناء ؛ لأنها لو بعدت عن الطرف لانقلب نحو : طواويس ، وغير ذلك من الأبواب الصرفية التى يكون العلة فيها القرب من الطرف لأنه محل التغيير والحذف .

وبعد هذه الدراسة يمكن القول : بأن الإعراب على الجوار من لغة العرب ، وواقع فى أساليبها العربية ، وثبت وقوعه فى القرآن الكريم ، وعليه خرجت القراءات المعتمدة مثل قراءة الجر فى قوله تعالى : ﴿ **وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ** ، وقوله تعالى : ﴿ **شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ** ﴾ ، و ﴿**وَحُورٌ عِينٌ**﴾ وغير ذلك من الآيات والقراءات السابقة ، وكذلك وقع فى الشعر العربى كما سبق بيانه ، وهذه هى المصادر التى اعتمد عليها العلماء فى استنباط القواعد النحوية ، وإن كانت شواهد قليلة ، فهذا لا يستدعى إنكاره ، وبدلاً من التأويلات التى لجأ إليها المنكرون لدعم آرائهم ، فالأولى الأخذ بالظاهر ، وأجمع العلماء على أن الأخذ بالظاهر وعدم التقدير أولى من التقدير والتأويل ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

***

المراجع والمصادر

* القرآن الكريم .

١- ارتشاف الضرب ولب لباب لسان العرب لأبي حيان تحقيق د/ رجب محمد عثمان مطبعة المدنى بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢- أسرار العربية للأنبارى تحقيق / محمد بهجت البيطار مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .

٣- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٤- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف الطبعة الرابعة ١٩٨٧م .

٥- إعراب القرآن للنحاس . تحقيق د / زهير غازى زاهد – عالم الكتب – بيروت – الكبعة الثالثة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

٦- إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبرى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .

٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى – تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ط دار الفكر.

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ط دار الفكر .

٩- البحر المحيط لأبي حيان . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤١٣هـ – ١٩٨٣م.

١٠- البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى تحقيق / طه عبدالحميد طه – ومراجعة الأستاذ / مصطفى السقا . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٩٠م.

١١- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدى تحقيق د/ حسين نصار . طبعة حكومة الكويت ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

١٢- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى . تحقيق / أحمد عبد الغفور عطا – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٣- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تحقيق د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د / عبد الرحمن على سليمان مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الثانية ١٩٧٦م.

١٥- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى تحقيق / إبراهيم محمد الجمل ط دار العلم للتراث - القاهرة.

١٦- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٧- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل مطبعة محمد على صبيح . الطبعة الأولى ١٣٤٦هـ.

١٨- حاشية الشهاب المسماة عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى . دار صادر .

١٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى .

٢٠ - الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه .

٢١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون مكتبة الخانجى - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٧٦م.

٢٢- الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ / محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٢م.

٢٣ - الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى . تحقيق الشيخ / على محمد معوض وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م.

٢٤- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بالقاهرة ، ط الثالثة ١٩٦٩م .

٢٥- ديوان جرير بشرح محمد حبيب ، تحقيق الدكتور / نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .

٢٦- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت تحقيق د / حنان نصر الحنى - دار الكتاب العربى - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٧- ديوان زهير بن أبى سلمى تحقيق / على حسن فاعور- دار الكتب العربية - بيروت الأولى ١٣٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٨- ديوان العجاج ، تحقيق الدكتور / عزة حسن ، دار الشروق بيروت ١٩٧١م .

٢٩- ديوان على بن أبي طالب .

٣٠- ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسى تحقيق د/ حنان نصر الحنى – دار الكتاب العربى – بيروت . الطبعة الثانية ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٣١- ديوان النابغة الذبيانى – المؤسسة العربية – بيروت .

٣٢- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى . تحقيق / أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٣٣- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للألوسى البغدادى – دار التراث العربى – بيروت .

٣٤- سر صناعة الاعراب لابن جنى تحقيق د / حسن هنداوى – دار القلم دمشق – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٣٥ـ سنن ابن ماجة ، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.

٣٦- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى ـ .

٣٧- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد ط دار الجيل – بيروت .

٣٨- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون – دار هجر للطباعة والنشر مصر . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٣٩- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ط – دار الفكر .

٤٠- شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادى منشور مع شرح الشافية الجزء الرابع .

٤١- شرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق د / صلاح روای – الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٤٢- شرح الكافية للرضى . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

٤٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق / عبد المنعم هريدى ، دار المأمون للتراث .

٤٤- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب . توزيع مكتبة المتنبى – القاهرة .

٤٥- ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق / خليل عمران المنصور . دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٤٦- القاموس المحيط للفيروز أبادى ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٤٧- كتاب سيبويه تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٤٨- كتاب السبعة لابن مجاهد تحقيق د / شوقى ضيف دار المعارف الطبعة الثانية .

٤٩- الكشاف للزمخشرى تحقيق مصطفى الصادق قمحاوى طبعة مصطفى الحلبى الأخيرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٥٠- لسان العرب لابن منظور – دار المعارف بمصر .

٥١- اللمع لابن جنى تحقيق / حامد المؤمن – عالم الكتب – مكتبة النهضة الحديثة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٢- مجمع الأمثال للميدانى تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة مصر ١٩٥٩م.

٥٣- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى . تحقيق / على النجدى ناصف وآخرين . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ .

٥٤- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي تحقيق د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣م .

٥٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق / محمد كامل بركات مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠١م.

٥٦- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب . تحقيق / ياسين محمد السواسى . دار المأمون للتراث – دمشق .

٥٧- معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د / عبد الجليل عبده شلبى . ط عالم الكتب الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٥٨- معانى القرآن للفراء . الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار . الجزء الثانى تحقيق / محمد على النجار ، الجزء الثالث تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبى . دار السرور . بيروت

٥٩- مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد . مطبعة المدنى – القاهرة .

٦٠- المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦١- الممتع فى التصريف لابن عصفور . تحقيق د / فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٦٢- النحو الوافى للأستاذ / عباس حسن ، دار المعارف .

٦٣- نزهة الطرف فى علم الصرف لابن هشام تحقيق د / أحمد عبد المجيد هريدى .مطبوعات مركز المخطوطات العربية – جامعة المنيا – مكتبة الزهراء ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦٤- النشر فى القرءات العشر لابن الجزرى ، على محمد الضباع – دار الفكر للطباعة والنشر .

٦٥- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى – تصحيح / سعيد الخورى الشرتوتى – بيروت – لبنان دار الكتاب العربى .

٦٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان.

٦٧- مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط العدد الرابع عشر .

****